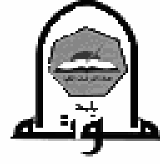


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني

إعداد الطالب

خالد سلطان موسى المعايطه

إشراف

الدكتور رافع الخريشه

رسـالـة مقدمة إلـى عمـادة الدراسـات العلـيا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
علـم الإجتمـاع - تخصـص علـم الجريمـة

جامعة مؤتة، 2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب خالد سلطان المعايطه الموسومة بـــ:

اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الاردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. رافع عارف الخريشا		٢٠١٤/٨/١٤	مشرفاً ورئيسا
د. سليم احمد القيسي		٢٠١٤/٨/١٤	عضواً
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		٢٠١٤/٨/١٤	عضواً
د. احمد عبدالسلام المجالي		٢٠١٤/٨/١٤	عضواً



عميد الدراسات العلـــيا

د. علي الضـــــــمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أمي وأبي الفاضلين
إلى العم العزيز "وائل" القابع في مسامات الروح
إلى الصديق المغالب خالد فلاح المعايطه
وإلى جميع الشرفاء على هذه الأرض

خالد سلطان المعايطه

الشكر والتقدير

(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني رحمتك وفي عبادك الصالحين) (صدق الله العظيم) (النمل: 18)

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان والعرفان إلى من سعدت بالتتلمذ على يديه معلمي الدكتور رافع الخريشا الذي اشرف على هذا العمل، الذي لم يبخل عليَّ بعلمٍ، ومنحني من فكره الرشيد ورأيه السديد وبذل من جهده الكثير مما كان له الأثر في إخراج هذه الرسالة إلى حيز النور، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة رسالتي هذه، والذين سيكون لآرائهم عظيم الاهتمام والتقدير، فبارك الله فيهم جميعاً وجزاهم الله خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر العميم الى اعضاء هيئة التدريس وإلى جميع أفراد عينة الدراسة لما أبدوه من تعاون وجدية، وإلى كل من وقف إلى جانبي وساندني وقدم لي العون في إنجاز هذا العمل.

خالد سلطان المعايطه

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

إتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني

خالد سلطان المعايطه

جامعة مؤتة،2014

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء إستبانة تكونت من (49) فقرة توزعت على اربعة مجالات هي: الأشكال الشائعة للفساد والعوامل المساعدة في انتشار الفساد وجهود مكافحة الفساد وعوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني، وقد تم التحقق من مؤشرات صدقها وثباتها. وطبقت الدراسة على عينة قصدية من طلبة جامعة مؤتة تكونت من (562) طالباًوطالبةً، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو أشكال الفساد الشائعة قد جاءت مرتفعة، كما بينت النتائج وجود علاقة طردية متوسطه بين الفساد ونشأة الحراك الشعبي في الاردن. كما أظهرت النتائج ان العوامل المساعدة على انتشار الفساد في الاردن تمثلت في ضعف الوازع الديني والقيمي، وانخفاض مستوى الأجور وضعف الرقابة القانونية والادارية وعدم وجود مساءلة جدية للمتورطين في الفساد وزيادة معدلات الفقر والبطالة وعدم جدية السلطة التنفيذية في محاربة الفساد وضعف الممارسات الديمقراطية وانتشار ثقافة الثراء السريع، وسيطرة النخب الإقتصادية على صناعة القرار التشريعي، وضعف الدور الرقابي للسلطة التشريعية وغياب وجود أحزاب معارضة وأحزاب قوية.كما أشارت النتائج الى أن اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو جهود مكافحة الفساد جاءت مرتفعة. وبينت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات العينة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن يُعزى لمتغيرات العمر والنوع الاجتماعي والكلية والدخل الشهري للأسرة ومكان الإقامة. وفي ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة تم صياغة عدد من التوصيات من أهمها: إعادة النظر في التشريعات والقوانين الكفيلة بالحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن لضمان عدم وجود منافذ قانونية تستغل من قبل الفاسدين والمفسدين. ومنح الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في الاردن صلاحيات أوسع للحد من انتشار الفساد.

Abstract

The Attitudes Of Mu'tah UniversityStudents Towards Corruption and Its relationship To The Popular Jordanian Movements

Khaled Maaitah

MutahUniversity, 2014

The study aimed to identify the attitudes of students of Mu'tah University towards corruption and its relationship to the popular Jordanian movement. In order to achieve this goal a questionnaire was constructed. It consisted of (49) items which were distributed to four areas: The common forms of corruption ,the helping factors in the spread of corruption , the efforts of combating corruption as well as factors of the emergence of the popular Jordanian movement . The validity and reliability of the questionnaire were verified. The study was conducted to a sample of students from the Mutah University that consisted of (600) students, (562) of the students' responses were analyzed, the study concluded a range of results, including: that the attitudes of the students at the University of Mu'tah towards some common forms of corruption were high. The results indicated that there is a relationship between corruption and the emergence of the popular movement in Jordan. The results also showed that the contributing factors to the spread of corruption in Jordan were the weakness of the moral and religious faith, low wages and weakness of legal, and administrative supervision , the lack of serious accountability that is involved in the corruption , the increasing rates of poverty, unemployment , the lack of seriousness of the executive power in fighting against corruption , the weakness of democratic practices , the spread of the culture of quick wealth , the control of economic elites on making the legislative decision, the weakness of the supervisory role of the legislative authority and the absence of the opposition parties or real parties. The results also indicate that the attitudes of Mu'tah University students towards combating corruption efforts were high. The results also showed that there are no differences in the attitudes of the sample towards the emergence factors of the popular movements in Jordan due to the variables of age, gender, monthly income of the family and the place of residence. In the light of the results of the study a number of recommendations have been formulated including: reconsidering the legislation and laws to reduce the financial and administrative corruption in Jordan to ensure that there are no legal outlets which are exploited by the spoilers ; besides granting the regulatory authorities that are concerned with combating corruption in Jordan wider powers to reduce the spread of corruption.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة:

تزايد الفساد في معظم المجتمعات العربية حتى صار يشكل ظاهرة تنخر في كيان هذه المجتمعات، والأكثر خطورة هو إصابة الفساد لمفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والإجتماعية، ومن نتائج إستشراء الفساد تعطل النمو، وضياع فرص العيش الكريم، وتفشي اليأس والإحباط في اوساط المجتمع(الكبيسي، 2009).

إلا ان أكثر فئات المجتمع عرضة لليأس والإضطراب فئة الشباب نظراً لإقبالهم على الحياة بحيوية حاملين طموح العيش الرغيد إلا ان إصطدامهم بالواقع المرير،الذي يسود فيه ضياع الحقوق وانتهاكها سواء كانت طبيعية او مكتسبه، حتى لم يعد يشعر الشاب بان له كيان وانه مجرد رقم في سجلات الأحوال المدنية، يدفع ضرائب يستفيد منها جزء قليل فقط من المجتمع،هذا الجزء المستفيد هومن يمارس الفساد ويملك وسائل الإفساد لتحقيق مصالحه، فأصبح معظم افراد المجتمع قبل التفكير في الحصول على حقه في العمل او التعليم او العلاج يفكر في الوسيلة التي يتبعها في الحصول على هذا الحق فتارة يبحث عن الواسطة ليستجدي حقه، وتارة يلجأ الى دفع الرشوة التي هي اتاوة تفرض مقابل حق، ونتيجة لذلك سلك افراد من المجتمع وخاصة الشباب عدة طرق لمقاومة هذا الواقع المر فمنهم من يفكر في الهجرة حتى اصبحت الهجرة حلماً يراود الكبير والصغير حتى دفعتهم للتحلق حول السفارات طمعا في الحصول على فرصة العيش الكريم دون وساطة او رشوة وتملق، ومنهم من افقده اليأس صوابه فأشعل النار في جسده (الشاب التونسي بوعزيزي) امام من يعتبر نفسه راعٍ ومسئول عنه امام الله،نتيجة التسلط والفساد وإلغاء دور الجماعة لمصلحة مجموعة معينة، استبدت وكرست نفسها لخدمة مصالحهافقط (ليمام، 2011).

وهناك جزء اخر من الفساد يأتي نتيجة لضعف مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على القيام بواجباتها في مكافحة استشراء الفساد نتيجة ضعف اجهزتها الرقابية وكما

هو حاصل في الأردن حيث بلغ مؤشر متوسط مدركات الفساد (4.5) وبترتيب(5) عربيا و(56) دوليا ضمن (182) دولة تم تقييمها(البداينة والحسن، 2013).

فقد لجأت الجماهير الى استخدام وسائل سلمية للفت انتباه السلطة السياسية الى وجود الفساد وإعاقته للنمو الاقتصادي من خلال الاعتصام، والمسيرات، و الصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى(الفيس بوك والتويتر واليوتيوب)، وأطلق تسمية الحراك على من يخرج في هذه المجموعات الشبابية حيث تجلت مطالبهم في الرغبة في الاصلاح(الاقتصادي، الاداري، السياسي)، وتعميق التجربة الديمقراطية، ورفض الأساليب التي تنتهجها النخبة السياسية في ادارة الدولة الأردنية،وتعددت الحراكات بين أوساط الشباب الأردنيين حتى اصبح هناك حراك شبابي في معظم مدن المملكة(البداينه، 2014)، وتراوحت اساليب السلطة التنفيذية بالتعامل مع الحراكات الشبابية بين الترغيب والترهيب او الاستجابة البسيطة لبعض هذه المطالب ومثال ذلك تعديل بعض المواد الدستورية وإنشاء محكمة دستورية وأيضا انشاء هيئة مستقلة للإنتخابات لإحتواء هذه الحراكات والسيطرة عليها(بني سلامة، 2013). وبناء على ذلك جاءت الدراسة الحالية للاجابة عن التساؤل التالي: ما مستوى اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقتة في الحراك الشعبي الأردني.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

اضحت عملية محاربة الفساد كمشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية حلم يراود كل شاب في المجتمع الأردني، وخير دليل على ذلك ان محاربة الفساد اصبح حديث كل شخص يهمه مستقبل بقاء الدولة ككيان سياسي، خصوصا مع استشراء الفساد واستشعار خطره كمهدد للأمن والاستقرار الوطني، وضياع للحقوق واستئثار فئة قليلة بمقدرات البلاد وخيرها وحرمان الأغلبية من فرص العيش الكريم نتيجة سوء التصرف بمقدرات الدولة وإمكانياتها البشرية والمادية حيث تنامت اصوات الشباب مطالبة بالقضاء على الفساد وتجاوزت المطالبات احيانا الخطوط من كل الالوان، فلا حديث بين شابين يخلو من التطرق فيه الى الفساد والمفسدين، خوفا على مستقبلهم من مجهول ينتظرهم في حال بقاءه كما هو عليه فقد يدفع الشباب الى الخروج عن

المألوف في عرض المطالب و من طور الحراك السلمي الى طور الصدام مع السلطة الرسمية احيانا . لذا فان مشكلة الدراسة تتحدد في السؤال التالي:ما اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني وكذلك الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الاشكال الشائعة للفساد في الأردن من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين الفساد والحراك الشعبي الأردني من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟
3. ما العوامل المساعدة في انتشار الفساد في الأردن من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ؟
4. ما مدى فعالية الجهود الوطنية في الحد من الفساد في الأردن من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ؟
5. ما اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ؟.
6. هل هناك فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) في دور الفساد في ظهور الحراك الشعبي في الأردن تعزى للعوامل الديموغرافية التالية (العمر والجنس والكلية والدخل الشهري للأسرة ومكان الاقامة).

3.1 اهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من الاعتبارات التالية:

ا. الأهمية النظرية:

1. تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة– بحدود اطلاع الباحث – التي تتناول اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو العلاقة بين الفساد ونشات الحراكات الشعبية في الأردن.
2. اهمية معرفة اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الردني حسب متغيرات (العمر والجنس والكلية والدخل الشهري ومكان الاقامة)

3. ما تظيفه من معرفة علمية نظرا للنقص في الدراسات التي ربطت ما بين الفساد ونشأة الحراكات الشعبية في الأردن.

ب. الأهمية التطبيقية:

1. يتوقع ان يستفيد كل من صناع القرار وادارات الجامعات، من نتائج هذه الدراسة المتمثلة في معرفة اتجاهات الشباب بخصوص العوامل المؤدية الى نشاة الحراكات الشعبية جراء الفساد وبالتالي الاستفادة من اقتراحاتهم وتوصيات هذه الدراسة الميدانية في مواجهة الفساد وتهدئت الشباب الاردني من الانجراف نحو العنف.

4.1 اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى معرفة اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الاردني وينبثق عن الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية وهي التي تسعى الدراسة الى تحقيقها وهي ما يلي :

1. التعرف الى اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الأشكال الشائعة للفساد في الأردن؟
2. التعرف على ما اذا كان هناك علاقة دلالة احصائيا عند مستوى$(\alpha \leq 0.05)$ بين الفساد والحراك الشعبي الأردني؟
3. التعرف الى العوامل المساعدة في انتشار الفساد في الأردن من وجهة نظر طلبة جامعة مؤتة؟
4. التعرف على اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو فعالية الجهود الوطنية المبذولة في الحد من الفساد في الأردن؟
5. التعرف على اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني.
6. التعرف فيما اذا كان هناك فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة$(\alpha \leq 0.05)$ في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني وفقا للعوامل الديمغرافية التالية (العمر والجنس والكلية والبرنامج الدراسي ومكان الاقامة).
7. التعرف الى مدى مشاركة طلاب جامعة مؤتة في الحراك؟.

5.1 التعريفات النظرية والإجرائية:

الاتجاهات: ان الاتجاهات ما هي الى احكام تقديرية حيث يميل الانسان الى تكوين اتجاهات نحو أي شيء يصادفه اثناء حياته مثل الأشياء والأفكار والمهن الذي سوف يتبناها بحيث تصبح وعاء لطاقة الآنسان تدفعه نحو المساهمة في بناء المجتمع (جبر، 2004). فهي عبارة عن انشطة يشعر الفرد نحوها بالحب او الكراهية بحيث يتجه او يبتعد عنها وتعرف ايضا بانها عبارة عن نزعة سلوكية عامة لدى الفرد نحو الانجذاب لنوع معين من الأنشطة(العزة، 2007).

اما اجرائيا ولغايات تحقيق اهداف هذه الدراسة فان الاتجاهات تعرف في الدرجة الكلية التي يحصل عليها الطالب المبحوث عند الاجابة على فقرات الاستبانة التي تقيس مدى تفضيله معرفته وشعوره ومشاركته في الحراك الشبابي الأردني.

الفساد: يعرف الفساد بانه عبارة عن " سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة اهداف خاصة" ويعرف أيضاً بأنه " سوء استخدام السلطة العامة التي هي ثقة عامة"(الشيخ داود، 2003).

اما اجرائيا ولغايات تحقيق اهداف الدراسة فقد تم تعريف الفساد بالدرجة الكلية لموافقة المبحوث على فقرات الاستبانة التي تقيس الفساد واشكاله.

الحراك الشعبي الأردني : يمكن تعريف الحراك الشعبي بانه عبارة عن تجمع سلمي عموما لمجموعات من المواطنين الأردنيين من فئات وطبقات اجتماعية ومهن وانتماءات مختلفة بغية تحقيق مطالب هدفها الاصلاح ومحاربة الفساد والارتقاء في حياة المواطن الاردني على المستوى السياسي و الاقتصادي او الاجتماعي (بني سلامة، 2013).

اما اجرائيا ولغاية تحقيق اهداف الدراسة فان الحراك الشعبي الأردني يقاس بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المبحوث على الفقرات التي تقيس عوامل نشاة الحراك الشعبي الأردني.

طلبة جامعة مؤتة: لغايات هذه الدراسة فانه قصد بطلبة جامعة مؤتة جميع الطلبة المسجلين في جامعة مؤتة للفصل الصيفي من العام الدراسي 2015/2014.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الاطار النظري:

قبل الخوض في تحديد مفهوم الفساد والحراك الشعبي الأردني وعلاقة الفساد بتكوين الحراك الشعبي فلا بد من الوقوف على تحديد معنى الاتجاهات والتي تشير الى شعور وتصرف واقتناع الطالب الجامعي الذي هو في مقتبل العمر بالفساد والحراك وارتباط الحراك بظهور الفساد وتفشيه في السلطة الحكومية.

مفهوم الاتجاهات:

تجاوز مفهوم الاتجاهات الجانب المرتبط بالجانب النفسي والاجتماعي، أو حتى التنظيمي بل تعداه إلى الجانب الاقتصادي والسياسي، وذلك انطلاقا من الافتراض إن للإتجاه اثر على السلوك. ويعد تغيير الاتجاهات عملية معقدة، لان تشكيل هذه الاتجاهات قد يكون الفرد اكتسبها وظلت معه لسنوات طويلة، وكذلك قد تتصل اتجاهات الفرد بمعتقداته وحاجاته ودوافعه الأساسية، ويعتبر المفكر الانجليزي هربرت سبنسر (Herbert Spencer) من أوائل علماء الاجتماع الذين استخدموا اصطلاح الاتجاهات حيث يري إن الوصول إلى الإحكام الصحيحة في المسائل المثيرة للجدل يعتمد إلى حد كبير على الاتجاه الذهني للفرد الذي يصغي إلى هذا الجدل أو يشارك فيه، وقد استعمل هذا المصطلح بمعانٍ مختلفة قليلا أو كثيراً، كما يعتبر المفكر الأمريكي "جون البورت "إن مفهوم الاتجاهات هو ابرز المفاهيم وأكثرها إلزاماً في علم النفس الاجتماعي الأمريكي المعاصر، فليس هناك اصطلاح واحد يفوقه في عدد مرات الظهور في الدراسات التجريبية (محمد، 2004).

وتعرف الاتجاهات بأنها استجابة الفرد لعناصر البيئة المحيطة به ومنها الأفراد والجماعات والمواد (البصول، 1996).

وقد عرفت ايضا بأنه "نظام متطور من المعتقدات والمشاعر والميول السلوكية ينمو بنمو الفرد وتطوره ويختلف باختلاف الظروف التي يتعايشها" . كما يختلف باختلاف مستوى أدراك الفرد الذي يلعب الدور الرئيسي في تحديد موقفه من الإحداث (إبراهيم، 2004).

مكونات الاتجاه:

رغم الاختلاف في تعريف الاتجاه، إلا أن هناك شبه إجماع بين جميع المراجع العلمية على أن مكونات الاتجاه، تشمل في الغالب على ثلاثة مكونات وهي:

1. **المكون الإدراكي _ المعرفي:** ويتمثل بالمعلومات التي قد تكون حقائق أو معارف عامه حول موضوع الاتجاه، وتؤدي إلى تشكيل فكرة حول موضوع الاتجاه، وبالتالي تنعكس على تشكيل مشاعره نحو موضوع الاتجاه كإعتقاد العامل بما هو صواب أو خطأ في العمل.
2. **المكون الوجداني:** ويتمثل بالمشاعر والعواطف التي يحملها الشخص نحو موضوع الاتجاه وذلك بالاستناد للفكرة التي تكونه اتجاه الموضوع ومثال ذلك كيف يشعر العامل نحو عمله أو للمنظمه التي يعمل بها(الردايدة، 1996).
3. **المكون النزوعي او السلوكي:** وأخيرا المكون السلوكي إذا توفرت لدى الفرد المعرفة بالموضوع، ثم أعقبتها تكوين شعور معين حياله، فأنه يصبح أكثر ميلا بأن يسلك سلوك محدد اتجاه هذا الموضوع إي أن الفرد أصبح يمتلك حالات التهيؤ والاستعداد لأداء سلوك ما أو الحكم على موضوع ما سلبا أو إيجابا(الخلايله، 1992).

العوامل المؤثرة في الاتجاهات:

يعتبر قياس الاتجاهات من وسائل قياس الأداء والتي يمكن من خلالها التعرف على ميول واتجاهات الفرد ومدى قناعته بالعمل والانجاز الذي يقوم به. وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في الاتجاهات (جبلي، 1998):

1.عوامل بيئية: البيئة التي يتفاعل معها الفرد على مستوى الاسره والمدرسة والوسط الإعلامي والعادات والتقاليد السائدة.

2.عوامل خاصة بالفرد: تجارب الفرد وخبراته، ومستواه الثقافي والتعليمي ومستوى إدراكه.

3.عوامل لها علاقة بالحدث أو الموقف موضوع الاتجاه : فالفرد بطبيعته مدفوع لإشباع حاجاته ويتكون لديه اتجاه ايجابي نحو كل المواقف والإحداث والأشخاص المساهمين في سبيل إشباع رغباته، بينما يتخذ موقف مضاد من الأشياء التي أعاقت تحقيق

رغباته، وهذا الاتجاه السلبي قد يدفع الفرد إلى أنماط سلوكيه متعددة قد تأخذ شكلا عدوانيا ويتم ذلك حسب اتجاه الفرد نحو الموقف.

مفهوم الفساد:

ان كلمة الفساد في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي (فَسَدَ) أي و"يقال فسد الشيء، وايضا يَفسُدُ بالضم (فساداً) فهو فاسد و(أفسده ففسد) والمفسدة هي ضد المصلحة. والفساد اذن لغويا: يعني أخذ المال ظلما،أويعني التلف والعطب ويعني ايضا لغوياً الجدب والقحط(الشيخ داود،2003) اما في اللغة الانجليزية فان كلمة الفساد(Corruption) مشتقة من الفعل اللاتيني (Rumper) وتعني الكسر أي ان شيئا تم كسره وهذا الشئ قد يكون اخلاقيا او اجتماعيا او قاعدة ادارية فهو يعني انحطاط الاخلاق والانحراف وفقدان النزاهة والامانة وتجاهل الفضائل وجاء ايضا بمعنى تحلل الاجسام والمواد العضوية الأخرى وجاء ايضا بمعنى ممارسة سلوكات فاسدة وخاصة سلوك الرشوة والغش (ليمام،2011).

اما اصطلاحا فقد تم تعريف الفساد بانه عبارة عن "علاقة تعاقدية غيرمشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون" ، وهما الفساد والمفسود حيث أن الأخير هو كل شخص يحوز السلطة، أو بالأحرى شراء قرار بعينه يمكن أن يصدر عن تلك السلطة.وقد عرف ايضا بانه أنه عبارة : عن سلوك الموظفين الحكوميين الذين ينحرفون عن القواعد المقبولة لخدمة أهداف، وعرف ايضا بانه عبارة عن "سوء إستخدام السلطة العامة لربح أو منفعة خاصة" ،وأيضا عرف بأنه عمل ضد الوظيفة العامة(الشيخ داود، 2003). اما الفساد فقد عرف في معجم أكسفورد بانه عبارة عن:" انحراف او تدمير النزاهة في اداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة"(البداينة والحسن، 2013).

ومن الأنشطة التي تندرج تحت مصطلح الفساد فتشمل :إساءة إستعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد هنا يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو إبتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة،كما ويندرج الفعل تحت الفساد عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للإستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين اوتحقيق أرباح خارج إطار القوانين

المرعية، وكما يمكن ان يحدث الفساد عن طريق (إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة)، وبناء على ما سبق فان آليات الفساد تكون من خلال:

1. آلية دفع الرشوة والعمولة المباشرة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات.
2. وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام، والخاص.(عبدالفضيل،2004) فالفساد هو خلل واضطراب وتلف أو أخذ للمال العام ظلماً ويعني يعني بانه أخذ ما ليس للفرد حق ويرمز إلى السلوك الذي يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية وهو أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع الخطأ في إدارة الدولة(الشمري، 2010). فتقديم المصلحة الخاصة للشخص، على المصلحة العامة بصورة غير قانونية أوفوق المُثل العليا التي وعد بخدمتها (كليتجارد، 1994).

انماط الفساد :

يقسم الفساد على اعتبار بانه استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية الى النمطين التاليين (الشيخ داود، 2003):

1. الفساد الصغير: ويشمل دفع الرشوة والعمولة للموظفين الصغار وبعض المسؤولين مقابل قيامهم بتسهيلات غير مشروعة، وأيضاً وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع للأقارب.
2. الفساد الكبير: وهو الإختلاس الذي يقوم به القادة السياسيين وكبار المسؤولين للأموال العامة وإستخدامها لتحقيق مصالح خاصة، ويشمل صفقات السلاح والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية وغيرها.

وهذا ما مورس في الأردن من فساد حيث عمليات الخصخصة التي أدت إلى ظهور نوع جديد من الفساد وهوبيع أملاك واصول الدولة بواسطة بعض المسؤولين الحكوميين، حيث انهم من خلال ذلك حققوا مصالح شخصية،وهذا النوع من الفساد يقع ضمن فئة الفساد الكبير الذي يخالف القانون والذي يحدث عادة في بلاد لاتحترم

قوانينها ويؤدي ذلك إلى تسرب شبهات الفساد إلى الجسم القضائي المؤتمن عادة على إحقاق الحقوق وضمان العدالة، كما أن عمليات الخصخصة التي تجري في كثير من دول العالم ومنها الأردن كشفت عن عمليات فساد كبيرة، فمجرد بيع الدولة لبعض مؤسساتها الإقتصادية يخلق بحد ذاته حافزاً كبيراً للفساد(التنير،2007).

ويعبر الفساد عن ضعف في القيم الإجتماعية وقيم الإنتماء للمؤسسات الاجتماعية والإفتقار للمعايير الأخلاقية، فوجود الحوافز الملتوية والضعف في التنفيذ، وينتج عن الفعل الفاسد فوائد غير قانونية لشخص أو مجموعة صغيرة من الأشخاص من خلال التحايل على القوانين الموضوعة لضمان العدل والكفاءة، كما يفرز نتائج تؤدي إلى اضعاف قيم العدل والكفاءة وتؤدي ايضا إلى هدر المال العام (هيئة مكافحة الفساد، 2012). ويمكن ان يكون سلوك فردي اذا مارسه الموظف في المستوى الإداري الأدنى، أو جماعي اذا شارك به موظف من المستوى الإداري الأعلى بحيث يدخل مرحلة التنظيم، وقد يكون منظم أو غيرمنظم، فهو سلوك غير مقبول قانونياً وإجتماعياً يهدف إلى تحقيق الكسب المادي الشخصي فمن خلالة يمكن تحقيق غايات مقبولة قانونياً وإجتماعياً بوسائل غير مقبولة.

الأنماط والسلوكات المرتبط في ظاهرة الفساد:

1. **الرشوة:** ويطلق عليها مجازاً البرطيل وهو الحجر الذي يوضع في فم المتكلم لمنعه من النطق، والرشوة وسيلة للوصول إلى المآرب الشخصية (الكبيسي، 2005). وتعرف بانها أخذ الموظف قدر من المال مقابل تقديم خدماته للآخرين وتعد من الأشكال الصريحة لجرائم الفساد (بولمان، 2000).
2. **السرقة والإختلاس:** السرقة هي أخذ الشيء خفية، ولفظاً مشتقة من الإستراق، أي المجيء مستتراً لأخذ مال الغير من حرز(السيد،1994). وهي من الممارسات والسلوكيات المحرمة شرعاً ومدانة قانوناً، وغالباً ما تقع من قبل الموظفين بإختلاف وظائفهم على الأموال النقدية أو المواد والأشياء العينية العائدة للدولة أوالمؤسسات والهيئات التي تمول من قبلها(الكبيسي، 2005). أما الإختلاس فهو الإستيلاء على الشيء محل الحيازة دون رضا صاحبه والتصرف به كأنه ملك للمختلس (الفارس، 2008)، ويعني ايضا ضم المختلس مال الغير إلى ما يملكه وتتجه نيته

إلى إعتباره مملوكاً له وتتضح نيته للتملك في مختلف الأعمال المادية كالتصرف في المال أو رهنه أو عرضه للبيع ويشترط في حدوث الإختلاس أن يكون تسلم المال المُختَلَس من مقتضيات العمل الإداري (سرور، 1993).

3. **التزوير والخداع:** وهي جريمة مالية أو تجارية تتضمن قيام الموظف المسؤول في جهاز أو مؤسسة حكومية عامة بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق التي إئتمنه عليها رؤساؤه أو زملاؤه، وإستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي على الأغلب عن طريق نقلها إلى شخص أو طرف آخر في القطاع الخاص ليحقق هذا الطرف بدوره مكسب مالياً أومنفعة خاصة من ورائها، وينطبق هذا التعريف على الحالات التي يقوم فيها الموظف المسؤول في المؤسسة الحكومية التغاضي عن أو المشاركة في نشاطات جرمية أخرى لتحقيق مكاسب مالية خاصة مثل التهريب أو تهرب أطراف أو أفراد آخرين من الرسوم الضريبية أو الجمركية أو الغرامات الرسمية التي تحددها القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها(حمارنة والصباغ، 2004).

4. **الإبتزاز:** ويعني قيام الموظف العام أو الموظف في القطاع الخاص أو أي فرد عادي بإرغام طرف أو شخص آخر على إرضائه بمكسب مالي على الأغلب نظير تعهد الأول بحماية الطرف الثاني، وبالإمتناع عن مضايقته والتوقف عن تهديده باللجوء إلى العنف أو بالتشهير به أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني(بدر الدين، 1992).

5. **التهرب الضريبي:** ويقصد به محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي بشكل كلي أو جزئي وذلك بإستخدام الطرق المشروعة مثل الإمتناع عن تقديم كشف التقدير الذاتي أو تقديمه بصورة لا تفصح عن واقع دخله الحقيقي، أو إخفاء الأموال، أو محل الإقامة وخلافه (الطراونه، 2004).

6. **التسيب والإهمال الوظيفي:** ويمكن تعريف التسيب والإهمال الوظيفي على أنه إنصراف العاملين عن عملهم والقيام بأعمال خاصة أثناء (اوقات الدوام الرسمي)

مما يؤدي إلى عدم إنتظام العمل، وتدني مستويات الكفاءة والكفاية التنظيمية (الجعلي، 1985).

7. **المحاباة:** تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق، كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الإستئجار والإستثمار. وقد يقلل البعض من عظم بعض تصرفات المدير أو الموظف العام، فالمحاباة قد يعتبرها البعض مجرد مجاملة عادية وهي في الحقيقة تمنح الفرصة لفئة معينة وتَحرِم منها فئة أخرى كما أنها تنتصر لمعايير بخلاف المعايير المتعارف عليها مما يضر بشكل أو بآخر المصلحة العامة (آل غصاب، 2011).

8. **الواسطة:** وهي نوع من أنواع الفساد وهي أكثر أنواع الفساد إنتشاراً في المجتمعات العربية، ويبدو أن أمر إستمراريتها يكمن في أن الثقافة الإجتماعية بحث تتقبلها ولا تعتبرها فساداً، بل وفي كثير من الأحيان تساهم الثقافة الإجتماعية القائمة على تقديم العون والدعم للآخر على إستمرارية مثل هذا النوع من الآفات، بل وفي إيجاد المبررات الشرعية لها (نجم، 2000).

9. **المحسوبية:** وتعني قيام المسؤول التنفيذي في مؤسسة حكومية أو قيام شخص متنفذ في إحدى الهيئات العامة أو مؤسسات القطاع الخاص، بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات الإختيار والتعيين والترقية الوظيفية، وفي حالات منح العطاءات والمناقصات سعياً وراء تحقيق مكسب مادي أو معنوي أو سياسي أو إجتماعي دون التقيد بالقواعد والشروط القانونية المعمول بها (الجهني، 2003).

اشكال الفساد :

يرى ابن خلدون في مقدمته الشهيرة ان "الجاه جالب للمال" ،حيث أن المال يتبع ويسير خلف الجاه والسلطة، فإن التمسك بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، دفعت أفراد الجماعات الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها هذا الترف.فالبعض يُكونون الثروات، ويحققون التراكم المالي من خلال التجارة وهذا امر طبيعي الا ان اختلاط الاحوال وامتزاج التجارة مع الاماره هو الامر غير الطبيعي، إذ يكتسب البعض ومن خلال المنصب والنفوذ الإداري الذي يشغله في

الدولة أوضاعاً تسمح لهم بالحصول على المكاسب المالية، وتكوين الثروات السريعة وهذا يكون بمثابة استحقاق من استحقاقات المنصب وريعه (عبدالفضيل ،2004). وهذا الشكل هو من اكثر وأشد أنواع الفساد فتكاً بالمجتمعات الإنسانية، ومن اشكال الفساد ايضا وان تداخلت مع بعضها البعض ما يلي(كليتجارد،1994):

1. اشكال الفساد وفقا للسلطة :
   أ. فساد أعضاء السلطة التشريعية
   ب. فساد أعضاء السلطة القضائية
   ج. فساد اعضاء السلطة التنفيذية.
2. اشكال الفساد وفقاً للانشطة النوعية او القطاعات الرئيسية التي تكون مفاصل الدولة :
   أ. الفساد السياسي للقيادات المنتخبة و رجال الأحزاب والنقابات.
   ب. الفساد الإداري وهو البيروقراطية العاملة في القطاع العام والخاص.
   ج. الفساد الإقتصادي وهو فساد رجال الأعمال و المصارف والبنوك والشركات التي تقوم بإستثمار الأموال
   د. فساد المتعاملون بالسوق السوداء.
   هـ. الفساد الأمني والعسكري: ويشمل فساد العاملين في الجيش والشرطة بمختلف رتبهم.
3. الفساد وفقا للقطاعات الخدمية والترفيهية،ويضم:
   ا. الفساد الصحي والطبي.
   ب. فساد العاملين في دور الرعاية والسجون والمؤسسات الإصلاحية.
   ج. الفساد الإعلامي ويشمل فساد العاملين في الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية.
4. الفساد وفقاً لأهدافه وأدواته يقسم إلى عدة أنواع وهي:
   أ. الفساد الموجه للمال العام وذلك بهدره أو سوء إستثماره
   ب. فساد الوقت بإضاعته وعدم التقيد بأوقات الدوام الرسمي

ج. فساد انشاء المباني العامة وذلك بعدم الإهتمام بشروط إنشائها وصيانتها. اما الفساد من حيث النطاق والمستوى والشكل يمكن ان يصنف الى الأشكال التالية (ليمام، 2011):

1. الفساد العرضي: ويمارسه صغار الموظفين وبعض الأفراد ويكون على الشكل
   أ. الرشوة.
   ب. الاختلاس.
   ج. المحاباة.
2. المؤسسي: ويمارسه الموظفون العموميون ورجال الشرطة ورجال السياسة والنواب والممثلون المحليون والنخبة البيروقراطية ويكون على الأشكال التالية:
   أ. الرشوة.
   ب. التزوير.
   ج. الاختلاس.
   د. نهب المال العام.
   هـ. الشللية.
   و. التعسف في استعمال السلطة واستغلال النفوذ .
   ز. تبادل العطايا السياسية والرشاوي بشكل كبير.
3. الفساد النسقي: ويمارسه القيادات الحاكمة والنخب البيروقراطية ورجال السياسة ويشمل اغلب جوانب الحياة في المجتمع والدولة ويظهر على الأشكال التالية:
   أ. استعمال واسع للاختلاس.
   ب. انتشار المحاباة والشللية.
   ج. تسخير الأملاك العامة في خدمة المصالح الخاصة باسم المصلحة الوطنية.
   د. الرشوة المقننة والمنظمة. وبذلك فإن للفساد أنواع وأشكال كثيرة و أوجه متعددة يصعب تصنيفها حيث أنها تتداخل مع بعضها البعض فقد يكون الفساد سياسياً وبذلك فهو يتداخل أيضاً بجوانب متعددة مع الفساد الإقتصادي وقد يكون فردياً أو جماعياً وبذلك فهو ظاهرة إجتماعية إقتصادية سياسية توجد في كل المجتمعات والدول دون إستثناء وعلى مر الأزمان ولكن يختلف تأثير أنواعه بين الدول النامية

و المتقدمة على مجتمعات كل منها حيث أن الدول النامية (دول العالم الثالث) وإن كان الفساد فيها صغيراً ومحصوراً إلا أن هذه الدول تتأثر به بشكل أكبر إقتصادياً و سياسياً اكثر من الدول الصناعية (المتقدمة) بغض النظر عن نوع الفساد المنتشر فيها وذلك كون إقتصاد وسياسة ومجتمعات الدول النامية يعتبر هشاً وقابلاً للإنهيار إذا ما بدأ الفساد ينخر بها مقارنة بالدول الصناعية ذات الإقتصاد القوي والسياسة المتعاقبة المدروسة وكذلك كون مجتمعاتها أكثر مرونة.

العوامل التي تؤدي الى إنتشار الفساد واستشراءه:

يمكن تقسيم العوامل المؤدية الى انتشار الفساد الى ما يلي: (الشيخ داود، 2003)

1. العوامل الإقتصادية: الفقر والعوز كحافز لتقاضي الرشوات، وتفاقم الأزمات الإقتصادية، وإرتفاع معدلات البطالة.
2. العوامل السياسية: وتضم غياب القدوة السياسية، وتفشي البيروقراطية الحكومية، والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. العوامل الاجتماعية والثقافية: ويضم الولاء الأسري، والولاءت العرقية والقبلية ، ومن المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في انتشار الفساد وتدفع البعض الى ممارسته: (الكبيسي، 2009)

أ. الانتماءات العشائرية والاقليمية والطائفية وما لها من دور في الضغط على الاداريين لتحقيق مكاسب ومزايا.

ب. استغلال بعض ذوي النفوذ الاجتماعي علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية في ممارسة دور الوسيط .

ج. العادات الاجتماعية السائدة في سلوك الموظفين وخاصة في البلدان التي يتميز اهلها بالاسراف وانفاق المال على الترف والرفاهية.

د.التشبث الخاطئ من قبل الاداريين ببعض الامثلة الشعبية والمقولات التي يعتبرها العامة سلوكات ملزمة وهذه القيم تخالف مبادئ الشريعة وتتستر على الفساد والفاسدين مثل"قطع الاعناق ولا قطع الأرزاق" "اصرف ما في الجيب

ياتيك ما في الغيب"العجلة من الشيطان" حيث تستعمل غطاء اجتماعي للفساد في مؤسسات الدولة وتبرير التصرفات الخاطئة.

4. عوامل قانونية: وهنا يتضح ان القوانين تشرع لخدمة مصالح خاصة، حيث يتحول رجال السلطة والقانون مروجين ومماؤسين للفساد ويتمثل ذلك في:

أ. الثنائية في تطبيق النصوص القانونية:

ب. تساهل القضاة والمحامين مع العناصر الفاسدة والمتهمة او التواطؤ معهم.

ج. تجنيد بعض القضاة لحماية الفساد والفاسدين(الكبيسي، 2009)

5. عوامل تتعلق في الفرد والمنظمة وتضم:

أ. سوء الإدارة، و يتمثل في ضعف الرقابة والمتابعة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم وضوح الواجبات والمسؤوليات للموظف.

ب. عدم كفاية الاجور لتلبية اشباع حاجات الموظفين وسد متطلباتهم العائلية.

ج. إرتفاع الأسعار والخدمات التي يحتاجها الموظفين نتيجة ظهور السوق السوداء وإختفاء بعض السلع ، وإنخفاض القوة الشرائية للأجور أوالرواتب.

د. ضعف تطبيق القوانين والأنظمة التي تنظم العمل وسلوك العاملين في المنظمات.

ه. عدم الإستقرار الوظيفي، نتيجة سوء الادارة والتغيير المستمر، وهذا يؤدي إلى عدم إستقرار وتغيير مستمر للإدارة، بالإضافة إلى عدم وجود دليل تنظيمي يتضمن إرشادات وتوجيهات لسلوك الموظف والعاملين يساهم في تدني السلوك الوظيفي المرغوب وتفشي السلوك غير الأخلاقي في المنظمة.

و. عدم تطبيق المعايير العلمية في إختيار وتعيين الموظفين مثل: إستخدام المقابلات الشخصية والإختبارات اللازمة لإختيار الموظفين من ذوي الكفاءة والصدق والأمانة في، وعدم الاخذ في التقارير السنوية وتقييم الأداء وتطبيق معايير عادلة في الترفيع والترقية (العنزي، 2002). اما فرانسيسكو راميرز توريس والمشار اليه في(كليتجارد، 1994) فيرى ان من اهم العوامل الرئيسية في انتشار الفساد في المجتمع هي: الأسرة والمدرسة والموقف الدولي، وبالتالي فإن ما سبق يلخص دور الفرد الذي ينتهك القوانين من اجل اشباع رغباته غير

المنتهية وهي عوامل ترتبط في سوء التنظيم الإداري داخل المؤسسات الرسمية اضافة إلى الإحباط في العمل،والتعطش للثراء السريع غير المشروع

أما (ليمام، 2011) فيلخص عوامل انتشار الفساد واستشراءه في ما يلي:

1. العوامل السياسية المتمثلة في ازمة مشروعية النظام السياسي وعدم الاستقرار السياسي وغياب المشاركة السياسية وضعف الأحزاب وهشاشة المجتمع المدني وعدم التكامل السياسي واختلال الأجهزة القضائية والبيروقراطية.
2. العوامل الاقتصادية: وتشمل التنمية الاقتصادية الضعيفة والاقتصاد الربحي والتبعية الاقتصادية والتمويل من خلال المديونية الخارجية وتكاليف التحول الاقتصادي.
3. العوامل الاجتماعية والثقافية: وتشمل غياب العدالة التوزيعية وحالة الاغتراب الاجتماعي الذي يشعر فيه الفرد او الموظف واختلال القيم الاجتماعية.
4. العوامل الخارجية: وتشمل الاستعمار والعولمة التي ادت الى سهولة تدفق المال وخاصة لاغراض التبييض.

آثار الفساد على المجتمع: يؤدي الفساد الى :

1. فقدان مصدر للإيرادات الحكومية: نتيجة خسارة الدولة لمبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة عندما تتم رشوة موظفي الدولة لكي يغضوا النظر عن جزء من الإنتاج أو الدخل أو العائدات اثناء تقدير للضرائب المستحقة على الأنشاطة الإقتصادية، بالإضافة إلى ذلك هدر الدولة كثيراً من مواردها عندا تقديم الدعم إلى فئات لا تستحقها ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الإقتصادي للدولة. كما يؤدي الفساد إلى زيادة حجم المديونية وعدم قدرة الدولة على سداد الدين العام الخارجي والداخلي بسبب توجيه الموارد إلى أنشطة غير أساسية وزيادة الانفاق الحكومي وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في الإيرادات الداخلة(الشيخ داود، 2003).
2. تباطؤ النمو الإقتصادي: للفساد آثار سلبية على النمو الإقتصادي، وعلى الإستثمار، حيث أن إنخفاض معدلات الإستثمار ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى خفض معدل النمو الإقتصادي. حيث يلعب الفساد دورا في تدني كفاءة الإستثمار العام، وإضعاف مستوى جودة البنية التحتية العامة، بسبب

الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للإستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها(Tanzi & Davoodi, 1997).

وللفساد دور مباشر في التأثير على حجم ونوعية الإستثمار الأجنبي، ففي حين تسعى البلدان النامية إلى جلب الإستثمارات الأجنبيه لما لها من لدور في تطوير الدولة وإمكانات نقل العمالة الماهرة والتكنولوجيا لها، فإن الفساد يضعف دخول هذه الإستثمارات ويسهم في خفض الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية (Wei, 1997).

3. رفع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل: يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا يتم من خلال ما يلي:

أ. سوء توزيع الدخل والثروة، من خلال إستغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم في الدولة والمجتمع، مما يتيح لهم السيطرة على المنافع الإقتصادية بالإضافة إلى قدرتهم على الحصول على المزيد من المنافع بصوره مستمره مما يؤدي إلى توسيع الهوة بين طبقات المجتمع.

ب. امتناع الأغنياء عن دفع الضرائب وممارسة طرق غير قانونية للتهرب من دفعها.ما يؤدي الى حرمان الدولة من جزء من ايراداتها التي ستنعكس في حال تحصيلها على مستوى التنمية والخدمات المقدمة للمواطنين.

ج. رفع تكلفة الخدمات الحكومية مثل: التعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا بدوره يحد من قدرة الدولة على تقديمها وبالتالي حرمان افراد المجتمع منها مم يقلل من حجم هذه الخدمات وجودتها وهذا يؤثر سلباً على الفئات التي تحتاج هذه الخدمات

4. تعاظم مستوى الإنفاق العسكري : بعض الدراسات كشفت وجود علاقة موجبة بين مؤشرات الفساد وإرتفاع مستوى الإنفاق العسكري، نظراً لما يتضمنه هذا الإنفاق من عناصر يصعب على هيئات المراقبة الحكم على مصداقيتها، وما يوفره من فرصة كبيرة للرشوة من خلال إدعاء السلطات ضرورة السرية في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية (Gupta,et al , 1998).

5. أثر الفساد على النواحي الإجتماعية: يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وإنتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، ظهور التعصب والتطرف وإنتشار الجريمة كرد فعل على إنهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص. كما يؤدي الفساد إلى فقدان العمل الشريف لقيمته وعدم احترام معايير الأداء الوظيفي وتراجع الإهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية من المواطنين مما يؤدي إلى الإحتقان الإجتماعي وإنتشار الفقر وزيادة حجم الجماعات المهمشة وخاصة النساء والأطفال والشباب (داغر، 1997).

ولخص (كليتجارد، 1994) آثار الفساد بما يلي:

1. الإضرار بالتنمية الإقتصادية والسياسية والتنظيمية.
2. وضع الموارد في أيدي الأغنياء والأقوياء الذين يملكون السلطة والقدرة على الإحتكار.
3. عدم احترام سلطة القانون وفقدان الثقة والإطمئنان في نفوس المواطنين.
4. تشتيت الطاقات الكامنة والسعي وراء الطرق غير القانونية للحصول على المنافع.
5. إثارة حقد ضحايا الفساد من المواطنين.
6. .تشويه صورة العمل وإبطاء الإستثمار.

مواجهة الفساد:

إن عملية مكافحة الفساد تتضمن طرفين احدهما يسعى لإيجاد الحل لظاهرة الفساد لمكافحتها والحد منها والطرف الثاني هو الذي يسعى لإشاعته وتسهيل عملياته وربما تقنينه ليصبح مشروعاً، لذلك فعلى الطرف الذي يرى بأن الفساد رذيلة مدمرة وذو كلفة عالية على المجتمع، أن يتبنى الأمور التالية لمعالجة هذه الظاهرة (الكيلاني وسكجها، 2000):

1. الحرية: وتشمل حرية الصحافة ووسائل التعبير وحرية المعارضة أيضاً، فحرية التعبير والنقد والوصول إلى المعلومات، سلاح فعال في محاربة الفساد والفاسدين.
2. نظافة القضاء واستقلاليته: حيث ان القضاء من اذرع الدولة الذي يجب أن يبقى نظيفاً وقوياً ومستقل.

3. توعية المواطنين بحقوقهم، والموظفين بواجباتهم، وإتاحة المجال امام الفرد لشكوى دون خوف، وحماية الشهود من الإعتداء.
4. توزيع الدخول بشكل عادل. يجب وضع حد أدنى للأجور والرواتب يتجاوز حد الفقر ،وظمان حد أدنى كريم من العيش لجميع المواطنين.
5. تخلي الدولة عن ممارسة النشاط الإقتصادي: فالفساد يزداد مع سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وعلى إرتباط القرار الإقتصادي بالسياسي وخضوعه له.
6. معالجة مسببات الفساد: يجب التصدي لجذور الفساد وعوامله وأسبابه من جميع النواحي: أسرياً بالتنشئة الإجتماعية السليمة، وفي المدرسة من خلال تعليم التفكير النقدي والتربية الخلقية المكونة للضمير الحي أو الإلتزام الخلقي الذاتي القوي، وإجتماعيا بالتصدي للفقر والبطالة، وقضائياً وتشريعياً واداريا.

الفساد في الأردن:

الفساد لا يخلو منه أي مجتمع في العالم ولكن الاختلاف بين المجتمعات هو في الدرجة لا النوع، أي بدرجات متفاوته. ام الفساد في الاردن فهو يقع ضمن المستوى المتوسط بين دول العالم خلال الاعوام (2001–2011) حيث تراوحت قيمته (4.5–5.7) على مؤشر من(0–10) حيث يشير (صفر) إلى الأشد فساداً و(10) إلى إنعدام الفساد. وقد دخل الأردن هذا المقياس في عام1996، ومنذ عام 1998 بات الأردن يحتل يتردد بإنتظام ضمن هذا المؤشر، حيث أن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك الفساد لا الفساد نفسه، حيث تطرح الإستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء إستخدام السلطة لتحقيق مصالح شخصية، كقبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو إختلاس الأموال العامة، ومدى نجاعة جهود مكافحة الفساد بحيث يتم تغطية كلاً من الفساد الإداري والمالي (تقريرالديموقراطية وحقوق الإنسان، 2011).

جهود مكافحة الفساد في الأردن:

ظهرت جهود الأردن في ميدان مكافحة الفساد مبكرا حيث بدات في تشكيل الأطر التشريعية، والمؤسسية لمكافحة الفساد، ففي الجانب التشريعي فإن قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 وتعديلاته تطرق الى جرائم الفساد المتعلقة بالرشوة

والإختلاس وإستثمار الوظيفة، والتعدي على الحريات العامة والتزوير بأنواعه، كما أن قانون الجرائم الإقتصادية رقم (11) لسنة 1993 وتعديلاته يعالج الجرائم التي تلحق الضرر بالمركز الإقتصادي للأردن أو تمس المال العام. وعالج قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة 2006 الأفعال التي تؤدي إلى المساس بالأموال العامة، وإساءة إستخدام السلطة، وقبول الواسطة والمحسوبية، وجميع الأفعال الواردة في الإتفاقيات الدولية التي تعنى بمكافحة الفساد التي إنظم إليها الأردن، إضافة إلى قانون حق الحصول على المعلومات لسنة 2007، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2007، وقانون ديوان المظالم لسنة 2008، وقانون إشهار الذمة المالية لسنة 2006. أما بالأطر المؤسسية المعنية بمكافحة الفساد، فبدأت مع تأسيس أجهزة متخصصة لهذه الغاية مثل ديوان المحاسبة، وهيئة الأوراق المالية، ومديرية مكافحة الفساد. كما تبني الأردن إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد بالتعاون والتشارك مع الجهات المعنية بمكافحة الفساد هدفها تقليل ممارسه الفساد من تنسيق الأطر الادارية والقانونيه في القطاعين العام والخاص، والتي تهدف إلى رفع كفاءة الجهات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وإحتواء الفساد حتى لا يشكل عائق أمام تطور الاقتصاد. لذلك فان إستراتيجية الأردن لمكافحة الفساد للأعوام (2008-2012) شملت على **خمسة ابعاد:** تنسيق الجهود الوطنية لمحاربة الفساد، وملاحقة للمتورطين قانونيا وإحالتهم للجهات القضائية المختصة، ونشر الوعي الثقافي في المجتمع، وتوطيد آليات مكافحة الفساد، وبناء برامج فعالة للوقاية من الفساد(الحسن، 2012).

مؤسسات مكافحة الفساد في الأردن.

1. مجلس النواب: اضافة الى الوظيفة التشريعية فان لمجلس النواب وظيفة رقابية على اداء السلطة التنفيذية ومن ضمنها مراقبة وحماية المال العام من اساءة تصرف الحكومة او موظفيها، فاعمال السلطة التنفيذية التي تباشرها من خلال الوزراء والمؤسسات الحكومية المختلفة تقع تحت رقابة مجلس النواب المفوض من قبل الشعب الذي انتخبه (الحسن، 2012).

2. هيئة مكافحة الفساد: ترتبط في رئاسة الوزراء وهي ذات شخصية اعتبارية لها استقلال مالي واداري شانها شان المؤسسات المستقلة في الأردن، وقد انشئت بقانون سمى بقانون هيئة مكافحة الفساد رقم (62) لسنة (2006) اما الواجبات المناطة بها فتتمثل في:

1. وضع وتنفيذ سياسات فعالة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد والوقاية منه.
2. الكشف عن الفساد بجميع أشكاله.
3. توفير مبادىء المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة.
4. تقديم وطلب المساعدة القانونية الدولية حال توفر شروط تقديمها من خلال القنوات الرسمية. اما إدارة الهيئة فيتولاها مجلس يتكون من رئيس وستة أعضاء ممن يتميزون بالعدالة والنزاهة والحياد والخبرة ولا يشغلون وظيفة عامة، ينسبهم رئيس الوزراء الى الملك لتصدر بهم ارادة ملكية. اما مدة عضويتهم فتكون لاربعة سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة سواء للرئيس أو للأعضاء (قانون هيئة مكافحة الفساد، 2012).

3. مديرية مكافحة الفساد (دائرة المخابرات العامة): إنشئت مديرية مكافحة الفساد في عام 1996، وتتبع لدائرة المخابرات العامة، ويتمثل واجبها الرسمي في متابعة عمليات الفساد المالي والإداري في القطاعين العام والخاص، والتهرب الجمركي، والتهرب الضريبي، والتزوير، وغسيل الأموال، والإحتيال التجاري، والتلاعب بالمواصفات والمقاييس وقرصنة الإتصالات وحماية الملكية الفكرية. ويتسق عملها مع القانونين الأردنية. وتعاملت المديرية مع (1192) قضية وحققة وفر مالي على خزينة الدولة بما يزيد عن (100) مليون دينار. كما تعاملت المديرية مع (38) قضية تتعلق بقرصنة الإتصالات و(21) قضية تتعلق بحماية الملكية الفكرية لذات الفترة. (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني، 2014).

4. ديوان المحاسبة: لقد صدر قانون ديوان المحاسبة رقم(28) لسنة 1952. وقد خضع قانون ديوان المحاسبة منذ صدوره الى خمسة تعديلات كان اخرها في عام (2002). ويقوم ديوان المحاسبة في تدقيق حسابات الوزارات والدوائر الحكومية

والمؤسسات الرسمية العامة، والمجالس البلدية والقروية ومجالس الخدمات المشتركة وأي جهة يقررها مجلس الوزراء.

واجبات ديوان المحاسبة:

1. مراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها المالية وطرق الصرف وحسابات الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات.
2. تقديم النصح المشوره في المجالات المحاسبية للأجهزة الخاضعة لرقابته.
3. الرقابة على الأموال العامة ولتأكد من سلامة إنفاقها بصورة قانونية وفاعلة.
4. مراقبة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
5. التأكد من أن القرارات والإجراءات الإدارية في الجهات الخاضعة لرقابتة تنفذ وفقاً للتشريعات المعمول بها.
6. تنظيم تقرير سنوي عن الحسابات الخاصه بكل سنة مالية وتقديمة إلى مجلس النواب مع بداية كل دورة عادية أو بناء على طلب من مجلس النواب (قانون ديوان المحاسبة، 2002).

5. هيئة الأوراق المالية: انشئت عام (1997) بهدف إصلاح سوق رأس المال الاردني،وأهداف هيئة الأوراق المالية هي:

ا. تنظيم وتطوير رأس المال الآردني.

ب. حماية المستثمرين المتعاملين في الأوراق المالية في بورصة عمان.

ج. حماية سوق رأس المال من المخاطر.

د. تحسين وتطوير بأداء الهيئة ورفع كفاءة أجهزته.

هـ. رفع الوعي الإستثماري في البورصة المالية.

6. ديوان المظالم: صدر قانون ديوان المظالم عام (2008) ليباشر عمله كمؤسسة رقابية مستقلة، تراقب اداء اعمال الادارات العامة وموظفيها من خلال تلقى الاخباريات والشكاوى التي يتقدم بها المواطنون والتحقيق فيها وحلها، فعمل الديوان يرتبط بتسهيل الإجراءات الإدارية الحكومية(قانون ديوان المظالم،2008).

7. دائرة اشهار الذمة المالية والتي تم انشائها بموجب قانون الكسب غير المشروع (قانون الكسب غير المشروع، 2014).

المعيقات التي تقف في وجه جهود مكافحة الفساد تاريخيا:

هناك عدة عقبات تعيق جهود مكافحة الفساد في الأردن، ويمكن تلخيصها في ما يلي: (تقرير مركز الشفافية الأردني، 2012)

1. العامل الدستوري: وجود بعض المواد الدستورية وخاصة قبل التعديلات الاخيرة جعلت من الصعوبة بمكان مقاضاة من يشغلون مناصب رسمية (الوزراء).
2. العامل القانوني: عدم وجود قوانين واضحة ومحدده في موضوع الفساد.
3. العامل السياسي: ويشمل ضعف الدور الرقابي لمجلس النواب في مراقبة المال العام وتغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية واحتوائها.
4. العامل التعاوني: ويتمثل في عدم وجود تعاون حقيقي بين المؤسسات الحكومية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.
5. ضعف الأحزاب وعدم وجود معارضة حقيقية.
6. العامل التوعوي: ويتمثل في قلة وعي المواطن في ثقافة مكافحة الفساد.
7. العامل الإقتصادي: قلة مساهمة القطاع الخاص في التنمية والرخاء الإقتصادي.
8. العامل الثقافي: وجود بعض العادات القائمة على اساس قرابي تشجع على ممارسة الفساد .

النظريات المفسرة لنشوء الفساد في الأردن:

1. **النظرية البنائية الوظيفية:** ترى هذه النظرية بان المجتمع او المؤسسة او الجماعة مهما كان غرضها وحجمها يتكون من اجزاء او وحدات مختلفة بعضها عن بعض لكل منها وظائفها الظاهرة و الكامنة وقد تكون هذه الوظائف هدامة او بناءة وهدف هذه الوظائف اشباع حاجات الأفراد المنتمين لهذا المجتمع او هذه المؤسسة وعلى الرغم من اختلاف هذه الوحدات إلا أنها مترابطة ومتساندة وتتجاوب وحداتها مع بعضها البعض أي ان هذه الاجزاء متكاملة وترتبط مع بعضها بنظام اتصال او علاقات انسانية وهو الذي يحدد العلاقات الانسانية في الأنساق العمودية والأفقية فأي تغير يطرأ على أحد الأجزاء ينعكس ويؤثر على بقية الأجزاء، فهذه النظرية تعتقد بوجود نظامين نظام سلطة يتخذ القرارات ويصدر الأوامر الى الأدوار الوسيطية او القاعدية ونظام منزلة وهذا النظام يقضي بمنح الأمتيازات

والمكافات للأفراد الجيدين لشدهم الى الى النسق الوظيفي او النسق الاجتماعي بشكل عام علما بان الموازنة بين نظامي السلطة والمنزلة ضروري لديمومة وفاعلية المؤسسة او النظام او النسق (الحسن، 2010). فاذا ما تم بحث الفساد من وجهة نظر هذه النظرية فهو نتيجة للخلل في المؤسسة الاقتصادية الذي انعكس على بقية اجزاء المجتمع او قد يكون خلال في نظام الاتصال بين الأنساق نتيجة غياب الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني سواء كان الاتصال عمودي او افقي وقد يفسر الفساد بناء على هذه النظرية بسيطرة نسق على بقية الأنساق الأخرى وعدم فاعلية الأنساق الأخرى في اداء وظائفها أي غياب الدور الرقابي للمؤسسة التشريعية او القضائية ادى الى استفحال الفساد وقد يكون الفساد نتيجة لغياب التوازن بين نظام السلطة ونظام المنزلة فبدل توزيع المكافئات والحوافز على جميع افراد المجتمع استغلت ووزعت على مجموعة واحدة (النخبة).

2. **النظرية الصراعية:** ركز الاتجاه الصراعي بشكل عام وبمختلف النظريات التي تندرج تحته على الطبيعة السياسية للسلوك المنحرف (الفساد)، وعلى القوانين الجنائية من حيث الصياغة والتطبيق حيث يرى هذا الاتجاه ان المجتمع يتكون من جماعات متعددة مختلفة المصالح (نظريات الصراع التقدمية المحافظة) او طبقات اجتماعية متباينة المصالح (الماركسية) أي ان المجتمع مؤلف من جماعات متنوعة سواء كان هذا التنوع ديني او اقتصادي او اجتماعي (طبقي) او عرقي وهذه الجماعات دائمة الصراع والمنتصر في هذا الصراع هو يملك القوة التي يحولها لخدمة مصالحة باشكال متعددة ومنها صياغة القوانين (الاقتصادية لخدمة مصالح نخبة معينة او قوانين تكبل بقية افراد المجتمع وتمنعهم عن المطالبة بحقوقهم) حيث فولد (Vold) وهو اشهر منظري هذا الاتجاه ان التنافس بين الجماعات الاجتماعية على المصالح مستمر وان صناعة القوانين لهذا الصراع عملية اجتماعية مستمرة ونظرا لقدرة بقية الطبقات الاجتماعية المحددوة في التاثير في التشريع وصناعة القوانين فان التشريعات والقوانين التي تصاغ فهي تصاغ لخدمة مصالح الأقوياء وليس الفقراء الضعفاء، فارتفاع المكانة الاقتصادية الاجتماعية لجماعة ما يرفع امكانية ان تعكس القوانين التي يتم سنها قيمهم

وبالتالي فهي تحاسب الضعفاء وتتساهل مع الأقوياء وبالتالي فان البناء الاجتماعي والوظائف القانونية للاجهزة المختلفة تعمل من اجل الجماعات القوية(النخب الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الأمنية) وما لا يتعارض مع مصالح هذه النخب فان القوانين تخدمة فالقوانين الاقتصاديية والجنائية تطبق من قبل من يملك القوة في المجتمع والقادرة على تشكيل السياسة العامة في المجتمع (الوريكات، 2008) فالفساد من قبل هذه النظرية يفسر باستقواء وتغول فئة من المجتمع سواء كانت سياسية او اقتصادية على بقية الطبقات الاجتماعية وسيطرة على مفاصل الدولة الأردنية مع ضعف بقية مؤسسات المجتمع الأردني وغيابها بحيث صاغة القوانين التي تخدمها(الخصخصة وفقدان عوائدها).

3. **نظرية الأنومي(ميرتون):** هذه النظرية تفسر كل من نشأة الفساد من النوع الصغير ونشاة الحراك حيث ان غياب الوسائل المشروعة لتحقيق الطموحات المقبولة اجتماعيا سواء كانت المالية او العلمية او أي اهداف اجتماعية اخرى مقبولة مع عدم وجود البديل وهو الوسائل المشروعة وبالتالي فان هذا يؤدي الى ظهور السلوك غير المشروع (الفساد) (الوريكات، 2008). فالفساد من النوع الصغير فساد صغار الموظفين يفسر من وجهة نظر هذه النظرية بعدم قدرتهم على تحقيق اهدافهم سواء بالعيش الكريم او امتلاك منزل او تعليم ابنائهم لأن الدولة لا توفر رواتب واجور تساعدهم على تحقيق طموحاتهم لذا فقد يلجأون الى الاختلاس والتزوير والرشوة لتحقيق هذه الطموحات.

4. **نظرية التبعية** : ترى هذه النظرية ان الفساد وتخلف التنمية هو نتيجة نقل المجتمع من حالة تقليدية الى حالة حديثه طبقا لمواصفات النموذج الغربي فهو ليس نتيجة لعوامل داخلية تكمن في البناء الاجتماعي والثقافي حيث ان العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة علاقات غير متكافئة وهي قائمة على الاستغلال والتسخير لخدمة مصالح العالم الراسمالي حيث تعمل النظم المحلية على تعزيز تلك العلاقة نتيجة قيام الانظمة الراسمالية برشوة النخب وتشجيعها ودعمها على البقاء من خلال منحها المساعدات المالية واشراكها في الفائض المالي شريطة ان تؤدي هذه الانظمة شروط الولاء للمركز الذي تدور حوله وتدعم بقاء نفوذها في الدولة التي

تسيطر عليها حيث ان سيطرة النخب التي تدير الدولة على الثروة فيها وفرضت سيطرتها على المجتمع برعاية الدولة الراسمالية لذا فقد استشرى الفساد في بناءها السياسي والاجتماعي (ليمام، 2011).ومن مظاهر تبني هذه النظرية عمليات الخصخصة التي شهدها الاردن منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي فتم الاقتداء بالدول الراسمالية وتحرير راس المال وخصصة المؤسسات الرابحة التي كانت تدر دخلاً إلى خزينة الدولة وما رافق هذه العمليات من شبهات فساد تمت من خلال بيع اصول تلك المؤسسات بأقل من أثمانها الحقيقية وذهب الفرق الى جيوب السماسرة والفاسدين.

5. **النظريــة المعياريــة المؤسـسية(مزنــر وروزنفيلــد):** يعتقد مزنـر وروزنفيلـد ان جميع المؤسسات تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر للمؤسسة الإقتصادية بل وتتكيف معهاوهكذا تسود معايير المؤسسة الإقتصادية على المؤسسات الأخرى، وفـي حالـة الجمـع مـع القيم الثقافيـة والتـي تثيـر أو تحفز الـدوافع الجنائيـة، تقـع السلوك المخالف للقانون (الفساد) فهو نتيجة طبيعية للتنظيم الإجتماعي ، فعدم التوازن في المؤسسات وليس فقط سيطرة المؤسسة الإقتصادية هو المسؤول عن إرتفـاع معـدلات الفساد ، فالمجتمعـات التـي تتـصف بـسيطرة مؤسـسات مختلفـة تنـتج أشـكالاً مختلفـة مـن الفـساد ،فالمجتمعـات التـي تـسيطر عليهـا المؤسـسات الإقتـصادية تنتج جرائم لامعياريـة(ماديـة) وفساد بمختلـف الأنمـاط . (الوريكـات، 2008).

6. **نظرية النشاط الرتيب:** تعتبر هذه النظرية إمتدادا لمدرسة شيكاغو والتي ركزت على عوامل كالبيئة والتفاعل الإجتماعي، فالفساد مرتبطة بالأنشطة اليومية الإنسانية من خلال التفاعل الإجتماعي، وكلما تغيرت أنماط التفاعل تغيرت معدلات الفساد ، وبذلك فإن النظرية تستند على أنه لكي يحدث الفساد فلا بد أن يكون هناك وفي نفس الزمان والمكان دافع لدى الفرد(الفاسد) ، وشئ قابل للامتلاك فحتى يحدث الفساد فلا بد من وجود:

   1. شخص ذو الرغبة.
   2. الهدف المناسب.

3. غياب الرقابة القادرة (الوريكات،2008). وبذلك فإن هذه النظرية تفسر ممارسات الموظف العام أو الخاص الذي يقوم ببعض أنماط الفساد في حالة توافر الفرصة له للقيام بذلك، مع غياب الرقابة الحكومة أو ضعفها خاصة مع وجود شخص يحتاج الى إنجاز معاملة وضعف التشريعات وعدم العقوبة، فثالوث نظرية النشاط الرتيب يفسر جريمة الفساد ونشأة الحراك كرد فعل على هذه العناصر (شخص مدفوع (فاسد)، وضعف الرقابة والسلطة السياسة.(الحسن، 2012).

الحراك الشعبي الأردني:

يشير الحراك الشعبي بمعناه الاصطلاحي إلى تحرك مجموعة من الناس ضد الأوضاع الخارجة عن المالوف في المجتمع انتشار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية وتغول السلطة التنفيذية وسيطرتها على بقية السلطات، حيث تجسد دور الحراك الشعبي الأردني في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات واقامة المهرجانات الخطابية، للفت نظر السلطة التنفيذية الى مواطن الخلال في ادارة الدولة بشكل عام وفي الجانب الاقتصادي بشكل خاص وكانت هذه الاحتجاجات تتسم في الطابع السلمي واحيان مالت الى جانب العنف في بعض الحيان نتيجة لتدخل من كانت تحوم حولهم الشبهات في قضايا الفساد او للمحافظة على المكتسبات من قبل البعض والخوف من فقدانها واطلق على هذه القوى قوى الشد العكسي للمحافظة على الوضع على بقاء الأوضاع كما كانت قبل اندلاع اختجاجات الربيع العربي الذي شجع على التعبير عما يجول في نفس المواطن، وقد شهد الأردن كغيره من دول الجوار خروج العديد من المسيرات الاحتجاجية واخذت الطابع السلمي حيث سجل في عام (2011) (829) كان نصيب القطاع العام فيها (485) إحتجاجاً وشكل ما نسبته (58.5%) اما الاحتجاجات المطلبية في القطاع الخاص فبلغ عددها (309) وشكل ما نسبته (37.3%) اما احتجاجات العاطلين فبلغت (35) احتجاجا وشكلت ما نسبته (4.2%) (الحسن، 2012). اما الاحتجاجات العمالية المطلبية فقد قادها العمال انفسهم ودون الرجوع الى نقاباتهم العمالية المسجلين بها وهذا يدل الى بعد النقابات عن نبض منتسبيها او نتيجة لسيطرة الحكومة عليها وعزلها عما يدور بين منستبيها والدليل ان الاحتجاجات العمالية

المطلبية التي نظمتها النقابات فقد بلغ (17) إحتجاج عمالي فقط (المرصد العمالي، 2012)، وفي خضم هذه الحراكات ظهر حراك المتقاعدين العسكريين، حيث تركزت مطالبهم ومن خلال لجنتهم التحضيرية في إعادة ملكية المؤسسات التي تمت خصخصتها أو بيعها الى الدولة. ومحاسبة الفاسدين وكل من إستولى على المال العام وتحسين ظروف المتقاعدين العسكريين المعيشية القدامي ومساواة تقاعداتهم مع من تقاعد بعد عام (2010)، ومطالبة الدولة بوجود كوتا لابنائهم في الوظائف التي يعلن عنها ديوان الخدمة المدنية، والنظر في مؤسسة المتقاعدين العسكرين بحيث تصبح ادارتها منتخبة من قبل الهيئة العامة للمؤسسة لا بالتعيين (وكالة جراسا نيوز، 2011).

الحراكات الشعبية الأردنية،اضاءات تاريخية:

لقد شهد الأردن عدة موجات من الحراك الشعبي ومنها:

1. هبة أو(هية) الكرك عام(1910) قبل نشأة الدولة الأردنية وذلك للتخلص من ظلم الدولة العثمانية.
2. مشاركة الأردنيين في حروب الثورة العربية الكبرى.
3. المؤتمرات التي شهدتها الأردن بدا من عام(1920) وحتى عام (1956).
4. حراك العدوان وحراك الشريده(بني سلامة، 2013).
5. موجة الاحتجاجات على رفع اسعار المحروقات عام (1989) وهو ما يعرف (بهبة نيسان)، جراء إرتفاع المديونية وتخفيض قيمة الدينار الأردني الى (50%) من قيمته السابقة بالنسبة لسعر صرف الدولارعالميا.حيث بدأت في مدينة معان وامتدت إلى المدن الجنوب (الطفيلة والكرك) حتى وصلت مدينة السلط ، وتميز هذا الحراك بالعنف والخروج عن نطاق الاحتجاجات السلمية ومن نتائجها الغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة البرلمانية كبادرة لاحتواء الأزمة حيث اجريت إنتخابات تشريعية.
2. موجة الاحتجاجات المطلبية نتيجة رفع أسعار الخبز كمادة ضرورية من (8) قروش للكيلوغرام الى (17) قرشا عام (1996) وإنطلقت من مدن الجنوب ايضا

الى السلط وشاركت مجموعة من الأحزاب من خلال رفض هذا القرار وتحركت في اوساط جماهيرياً وإعلامياً وسياسياً.

3. موجة الحراكات المطلبية عام (2011)، وهو من اطول الحراكات الأردنية واكثرها سلمية وعدداً وقد يعود ذلك الى الاستفادة من التجربة السابقة التي مرت على الأردن او الاستفادة من اخطأ الدول المجاوره في تعاملاتها مع الاحتجاجات الشعبية (الحسن، 2012).

خصائص الحراك الشعبي الأردني:

يتميز الحراك الشعبي الأردني بالعديد من الخصائص منها:(البداينة والحسن، 2013)

1. انتشاره على مساحة جغرافية واسعة: فالحراك موجود في كل محافظة ولواء ومن اسماء الحراكات نستشعر ذلك حتى اصبح هناك حراكات تحمل اسماء عشائر ومن هذه:"حراك شباب معان، حراك الشوبك، حراك الخلايلة، حراك ساكب، حراك الدعجة، حراك المعلمين، حراك عي،حراك فقوع،حراك المزار الجنوبي، التجمع الشعبي للإصلاح،حراك حي الطفايلة، تجمع جبل عجلون،الحراك الوطني للإصلاح،الحراك الشركسي".
2. اهداف الحراك: جميع الحراكات بغض النظر عن خلفياتها السياسية والاجتماعية تنادي في تحقيق مطالب وطنية تهم جميع افراد الشعب الأردني بشكل عام من خلال حماية كيان الدولة الاردنية وتمثلت مطالبها في:"محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون إنتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات، والسعي نحو الإصلاح الشامل،وقف نهب ثروات الوطن،خفض الأسعار والمشتقات النفطية والتأكيد على أن الشعب مصدر السلطات".
3. عدم وجود قيادة موحدة للحراكات (الإستقلالية) : على الرغم من الاتصال بين موجهي الحراكات الشعبية الا انه لم يرقى الى ايجاد تنظيم موحد يظل جميع هذه التجماعات الحراكية.
4. النوعية: دخول المتقاعد العسكريين الى الحراكات الشعبية المطلبية اضاف زخم جديد الى هذه الحراكات وان كان حراك العسكريين منعزل عن بقية الحراكات.

5. الإستجابة الأمنية: تميزت استجابة السلطة التنفيذية للحراكات الشعبية بالاحتواء ووطوا النفس والسير بخطوات بطيئة في تلبية بعض المطالب كتلبية رغبة المعلمين في نقابة و الزيادات البسيطه على رواتب المتقاعدين القدامي وان ترافق مع رفع الأسعار والضرائب.
6. استخدام وسائل التواصل الحديثة للتعبير عن الرأي او الدعوة الى الاحتجاج والمسيرات .

مطالب الحراك الشعبي الأردني:

تمثلت مطالب الحراك الشعبي الاردني في ما يلي:

1. الاصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي
2. تغيير النهج السياسي والاقتصادي
3. محاربة الفساد بكافة اشكاله
4. تحسين مستوى معيشة المواطن الأردني والبعد عن سياسية مد اليد الى جيب المواطن من خلال رفع الأسعار والضرائب
5. تعميق قيم الديمقراطية في مؤسسات الدولة.
6. وقف نهب ثروات الوطن وتبديدها
7. تفعيل دور مجلس النواب ومنع سيطرة السلطة التنفيذية عليه من خلال وجود انتخابات تشريعية نزيهة

الفساد ونشاة الحراك الشعبي الأردني:

نتيجة دخول الأردن كغيره من دول العالم عصر العولمة ومن خلال الاطلاع على ما يدور في العالم بعد انتشار وسائل التواصل والاتصال الحديثه زاد وعي الانسان الأردني كغيره من مواطني العالم بحقوقه الطبيعية والمكتسبة والتي هي في اغلب الأحيان مهضومة نتيجة انتشار الفساد في المفاصل الرئيسية للحكومات والمجتمع حتى بات الفرد غير قادر على تامين قوته ونتيجة هذا الشعور بالظلم والمحاربة في الرزق من قبل ثلة من الفاسدين لا هم لهم سوى جني المزيد من الأموال بغير وجه حق وعلى حساب قوت المواطن البسيط، وقد نشأ الحراك لمواجهة الفساد والفاسدين وسيطرتهم على مفاصل الدولة الرئيسية واقتصادها ، فقد وصل جشعهم الى

بيع الشركات الرابحة والتي كانت تشكل رافدا لخزينة الدولة، وبيعت أراضي الدولة بثمن بخس بحجة الإستثمار، مما أدى إلى شعور المواطن بالحرمان والغبن والخوف على مستقبله ومستقبل دولته (الضمور، 2012).

فالضغوط الإقتصادية التي يعاني منها الأفراد والجماعات تدفع بهم إلى التفكير كيفية ادارة امورهم المالية، ونتيجة عدم قدرته بين الموازنة بين دخله ونفقاته نتيجة تأكل الرواتب والاجور والتضخم السلبي يتولد لدى البعض الإحساس بالعجز والشعور بالإحباط والغضب والإنخفاض في الروح المعنوية لديهم واللجؤ الى العنف (كاشف ومحمد، 1997). فالتفاوت في النواحي الإقتصادية والإجتماعية سبب رئيسي جلي وواضح في نشأة الحراك الشعبي لأردني، فعدم قدرة السياسيات الحكومية المتعاقبة على تلبية طموح المواطن دفعتهم إلى الخروج للتعبير عن فشل هذه السياسات التي جلبت المزيد من الديون والخسائر ولم تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها بل حققت أهداف ومصالح وأرباح شخصيات معينة حيث زاد القهر الإجتماعي والفقر والبطالة، وحرمان الشباب من الحصول على فرصة في العمل، فالفساد واستشراءه ووصولة الى مفاصل الدولة الرئيسية اهم عامل ساعد على ظهور الحراك الشعبي الأردني وخاصة بعد موجات الاحتجاجات التي شهدها العالم العربي ومن الملاحظ ان جميع هذه الدول (دول الربيع العربي) تميزت بسيطرة الفساد فيها وتحتل درجات متقدمة علي تقارير الشفافيى الدولية فدور عامل الفساد في نشأة الحراك الشعبي الأردني تمثل في ما يلي:

1. رفع التكلفة إلاقتصادية على خزينة الدولة : ان زيادة كلفة الإنفاق الحكومي بدد الموارد النادرة واخذ يضغط بدوره على الحكومة لزيادة الضرائب أو الإستدانة، أو خفض مخصصات البرامج الإجتماعية أو إلغائها، وهذا ادى الى خفض مستوى المعيشة وإرتفاع الأسعار وهرب رؤوس الأموال ومد يد الدولة الى جيب المواطن لسد العجز.
2. عدم الاهتمام بالشأن العام للمواطن: فالحصول على دخل إضافي من خلال الفساد، يبعد الوظيفة العامة عن خدمة الصالح العام، لإنشغالها بالنشاطات غير المشروعة لخدمة الصالح الخاص للعاملين فيها.

3. تضبيق الخناق على راس المال الوطني النزيه وكل من ينبه الى السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة، نظراً لتشوه القواعد الصحيحة للنظام الإقتصادي.

4. تهديد قيم الديمقراطية في الدولة: لأن الديمقراطية السليمة (الشفافية والمساءلة والمحاسبة) هي ألد أعداء الفساد، لذلك يقوم السياسيون الفاسدون بمحاربة الشفافية ويعمدوا الى اتباع سياسة تكميم الأفواه والتضييق على الحريات وإنتهاك حقوق الإنسان وإفساد القضاء (الكيلاني وسكجها، 2000).

5. خصخصة الشركات الكبرى بعد نهبها وجعلها خاسرة حتى يكون هناك مبرر لبيعها، فتحولت اصولها من الدولة إلى القطاع الخاص والتي اقترنت بعملية اعادة تخصيص الموارد الإنتاجية وإعادة هيكلة الإطار المؤسسي للشركات التي بيعت اصولها بأساليب جديدة وادارات جديدة الشركات.

6. غياب العدالة الإجتماعية: وهي إعطاء كل فرد ما يستحقه وتوزيع المنافع المادية في المجتمع بعدالة، وتوفير الحاجات الأساسية التي تبعد الفرد عن شبح الفقر، واتاحة الفرصة لكل من يملك قدرة الإرتقاء الوظيفي والاجتماعي. (الضمور، 2012).

ويلخص (بني سلامة، 2013) دور الفساد في ظهور الحراك الشعبي الأردني من خلال ما يلي:

1. الحراك كان نتيجة لخصخصة ونهب مقدرات البلاد.
2. الحراك كان نتيجة للفساد الاقتصادي وسوء توزيع عوائد التنمية.
3. الحراك كان نتيجة غياب التنمية وانتشار الفقر والبطالة.
4. الحراك كان نتيجة تعثر وبطء مسيرة الاصلاح نتيجة قوى الشد العكسي.
5. الحراك كان نتيجة تراجع المسيرة الديمقراطية.
6. الحراك كان نتيجة نقص الحريات وعدم احترام حقوق الانسان.
7. الحراك كان نتيجة فشل الاحزاب في الدفاع عن المواطن.
8. الحراك كان نتيجة تجاوز مرحلة الخوف نظر لرعب الدولة من المواطن نتيجة الربيع العربي.

انجازات الحراك الشعبي الأردني:

تمخض الحراك الشعبي الاردني عن تحقيق مجموعة من الانجازات واهمها ما يلي.

1. الضغط على النظام السياسي في اجراء بعض التعديلات الدستورية.
2. تسليط الضوء على الكثير من قضايا الفساد. وان كان اتخاذ الاجراء بحق من قام بها لا زال دون المستوى المطلوب.
3. كسر حاجز الخوف عند المواطن الأردني بحيث اصبح اكثر جرأة على توجيه الانتقادات للحكومات والأجهزة الأمنية بعد ان كان الإنتقاد من المحرمات.
4. نشر ثقافة الاحتجاج لدى المواطن الأردني.
5. التاكيد على ان الحل الأمني لا يسكت المواطن الأردني عن التعبير عن رأيه (بني سلامة، 2013).

النظريات المفسرة لظهور الحراك الشعبي الأردني:

1. **نظرية الأنومي (ميرتون):**يمكن ان تفسر نشاءة الحراك بانه نتيجة لظهور الفساد والوسائل غير المشروعة التي تنتهجها طبقة معينة لتحقيق اهدافها الاجتماعية في الحصول على السلطة والمال يرى ميرتون أن المعايير الإجتماعية والقيم تقسم إلى نمطين أوشكلين: الأهداف المجتمعية والوسائل المقبولة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المجتمعية،إضافة إلى ذلك فقد أعاد ميرتون تعريف اللامعيارية بأنها عملية فصل أو تقسيم بين الأهداف والوسائل كنتيجة لطريقة المجتمع البنائية،مثل الفروقات الطبقية، فالفشل في تحقيق الأهداف يعني فشل الشخص في المساهمة نحو مجتمعه، وأن الثقافة تضع ضغوطاً كبيرة على الأفراد من أجل هذه القيمة بغض النظر عن ثمن هذا الانجاز(الوريكات، 2008). وبذلك قامت النظرية بتوضيح نشاة الحراك ضد الفساد الذي إنتشر في المؤسسات الإقتصادية جراء سعي النخبة الاقتصادية والسياسية للكسب المادي في ظل هذا التفسير فالحراك الشعبي الأردني هو احد انماط التكيف الثورية كرد فعل لمواجهة لمواجهة انتشار الفساد حيث ان الحراكين يرفضون اسلوب تعامل المؤسسة الساسية مع الفساد ووسائل مكافحة الفساد ويقترحون حلولاً جديدة لمواجهة الفساد وتنظيم السلطة الرسمية

2. **نظرية تباين الفرص:** تفترض هذه النظرية

1. أن أفراد المجتمع يشتركون في نسق قيمي مشترك يؤكد على بعض الأهداف الحياتية كالنجاح بشكل خاص.
2. وهنالك طرق مشروعة وغير مشروعة لتحقيق الأهداف الحياتية.
3. أن الوسائل المشروعة وغير المشروعة لاتتوفر للجميع بشكل متساو ولكافة الطبقات والشرائح الإجتماعية.
4. أن أبناء الطبقات العليا والوسطى تتوَفَر لهم الفرص المشروعة في البناء الإجتماعي (كرجال الأعمال والسياسة والإقتصاد) بينما تتوفر الفرص غير المشروعة في البناء الإجتماعي لأبناء الطبقات الفقيرة.
5. أن درجة التكامل أو الدمج للفرص المشروعة وغير المشروعة تحدد التنظيم الإجتماعي للمنطقة أو الحي، وكلما كانت المنطقة أو الحي أقل تكاملاً وإندماجاً فكلما زاد تفككه.
6. الأحياء التي تتسم بالتنظيم والتكامل المتعلق بالبناء الإجتماعي للفرص غير المشروعة يوفر بيئة تعليمية للسلوك المنحرف (الوريكات، 2008). فالحراك الشعبي الأردني بناء على هذه المنظور هو نوع من الاحتجاج على عدم توفر الوسائل المشروعة والمتوفرة فقط لابناء النخب الاقتصادية والسياسية.

3. **نظرية الصراع:** يمكن ايضا للنظرية الصراعية ان تفسر نشأة الحراك الشعبي الأردني. من خلال بيان العلاقة الصراعية بين من ينتج ومن يملك وسائل الانتاج فالقانون والمؤسسات الأخرى تتكامل مع القاعدة الإقتصادية من اجل تحقيق مصالحها، وبناء على ذلك فالقوانين لا محايدة ومستقلة،وتتأثر في الطبقية، فهذه النظرية ترى بان الحراكات الشعبية يمكن ان تكون نتيجة وجود صراع طبقي بين طبقتين إجتماعيتين، الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة فإستغلال أرباب العمل (النخبة الاقتصادية الفاسدة) لجهود بقية افراد الشعب ومنحهم اجور زهيدة لا تكفيهم دفع الطبقة المستغلة الى التعبير عن نفسها بالاحتجاج (الوريكات، 2008).

فملكية وسائل الإنتاج من قبل طبقة معينة تمنح أفراد الطبقة القوة والنفوذ الإجتماعي والإحترام والتقدير، بينما عدم إمتلاك هذه الوسائل الطبقة الأخرى يجعلها مكسورة معنوياً ونفسياً، وغير محترمة إجتماعياً، ولا تملك القوة والنفوذ الإجتماعي والسياسي،إن حالة كهذه تولد ظاهرة الوعي الطبقي، أي الشعور والإحساس بالمعاناة الاقتصادية والإجتماعية، وبالتالي فان هذا الوعي يولد الاحساس بالظلم الذي يدفعهم نحو التكتل في مجموعات منعزله همها مقاومة القهر والضلم والتمييز الطبقي بين أبناء هذه الطبقة، وبالتالي تحويل المجتمع من نمط إلى آخر من خلال التمر على القوانين وعدم احترامها على اعتبار انها لا تخدمهم (الضمور، 2012). فمما سبق فان الحراك وبناء على هذا المنظور هو نتيجة حتمية لنظال من لا يملك (المواطن) لمواجهة من يملك (النخبة الاقتصادية والسياسية) وبالتالي فان الاحتجاج على استغلال الطبقات الاقتصادية يكون بالتجمع في مجموعات اجتماعية يطلق عليها الحراك الشعبي.

4. نظرية الضبط/الرابط الإجتماعي:

تفترض هذه النظرية بسؤالها لماذا لا يرتكب الناس الجريمة ان عدم التمرد على النظام هو نتيجة لعلاقاتهم وروابطهم القوية مع المجتمع :

1. الإرتباط: حيث يرى هرشي أن أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الأفراد هي الأسرة والأصدقاء والمدرسة والتي على الأفراد أن يحتفظوا بروابط طيبة معها، وبالتالي قبول المعايير الإجتماعية وتطوير الضمير الإجتماعي الذي يعتمد على الإرتباط مع الأخرين وبناء على ذلك فعد الارتباط مع المؤسسات الرسمية يدفع الى التمرد على هذه المؤسسات.

2- الإنغماس: أن إنخراط الشخص في الأعمال النافعة كالدراسة أو العمل في المنزل أو المتجر لا يترك له الوقت اللازم أو الكافي للإنحراف،أي أن من شأن هذا الجزء من الرابط الإجتماعي عند هيرشي أن يعزل الشخص عن السلوكيات المنحرفة فالتمرد على السلطة هو نتيجة عدم توفير الانشطة التي يحتاجها كالعمل والدراسة وخاصة مع نظام تعليمي لا يلبي الطموح.

3. الإلتزام: ويقصد هرشي بهذا الجزء أن الشخص يستثمر جهوده وطاقاته ووقته نحو تحقيق هدف محدد مثل التعليم أو تكوين مشروع تجاري أو بناء سمعة طيبة، ولكن

لايستطيع الجميع أن يحقق أو يطور مثل هذه الإلتزامات،والإنحراف يعني فقدان الشخص لهذا الإلتزام وهدم ما بناه وحققه من إنجازات فعد توفر عمل ان فرصة تعليم قد تدفع الفرد الى التمرد على النظام ومقاومته.

4. الإعتقاد: حيث يعتبر الإعتقاد بقيم المجتمع الجزء الأخير من الرباط الإجتماعي في نظرية هرشي، فالإعتقاد بقيم المجتمع وأخلاقياته وقوانينه ومعتقداته وسلطاته وتقدير مشاعر الآخرين يعد عاملاً حاجزاً أو عازلاً للإنحراف،أما إذا كان هذا الإعتقاد ضعيفاً أو مفقوداً فعلى الأغلب ينحرف الأفراد (الوريكات، 2008). وهنا نجد بأن الفساد كمشكلة ينتج عن تدني الضبط الذاتي والضبط الرسمي لعدم وجود ما يدفعه الى الايمان الحقيقي بسلطته الرسمية وخاصة مع عدم توفر نشاطات واهداف تجعله ينخرط فيها فهذا قد يؤدي فقدان الفرد القدرة على الضبط الذاتي نتيجة غياب القوى الاجتماعية التي تسهم في تدريب الأفراد على الإلتزام بالمعايير الإجتماعية والأخلاقية والقانونية للجماعة، فضعف منظومة الضبط لدى الفرد تدفعه الى التمرد ومقاومة النظام سواء بشكل سلمي او عنيف.(الطراونه، 2010).

2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة:

اولا. الدراسات العربية:

اجرت (الحسن، 2012)، دراسة بعنوان "مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني"، هدفت الى تحديد مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الأردني وكشف الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للحراك الشعبي، وكشف أسباب إنتشار الفساد من وجهة نظر الحراك الشعبي، بالإضافة إلى بيان مدى إنتشار الفساد في القطاعات والمؤسسات الحكومية، وكذلك تحديد مدركات الفساد العامة من وجهة نظر الحراك الشعبي الأردني. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم بناء وتطوير إستبانة وزعت على عينة بلغ حجمها(1050) مشاركاً ومشاركة تم إختيارها بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة الذي تكون من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني من (12) محافظة، وكان من نتائج الدراسة أن تدخل أصحاب النفوذ قد سجل أعلى مستوى من أسباب إنتشار الفساد من وجهة نظر المشاركين في الحراك، وأن العطاءات الحكومية وكبار

الموظفين والوزارات وقطاع المقاولات ومجلس النواب هي الجهات التي إحتلت أعلى المراتب من حيث إنتشار مدركات الفساد، وأشارت الدراسة كذلك إلى أن العطاءات الحكومية أيضاً كانت الأكثر إستخداماً للعلاقات الشخصية كما ان كبار الموظفين ومجلس النواب والوزارات والذي يمكن أن يشير إلى وجود علاقة قوية ما بين هذه الجهات، كما أشارت النتائج إلى أن عدم الرضا واضح جداً لدى المشاركين في الحراك عن الجهود الوطنية في مكافحة الفساد خاصة في مجال سرعة الإجراءات في المكافحة وأن جهود ديوان المظالم متواضعة جداً، وقد توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى إنتشار بنود الفساد بجميع أشكالها وصورها في المؤسسات الحكومية، ولعل من أهمها إتخاذ القرارت للواسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية وإتخاذ القرارات لمنفعة شخصية والتحايل على القوانين يليها إستخدام الوظيفة للتعدِ على المال العام والممتلكات العامة وإساءة المعاملة باسم الوظيفة والتربح من أعمال الوظيفة وتعاطي الرشوة ثم التزوير في المستندات.

وقد قام (مركز عدالة لدراسات حقوق الإنسان، 2012) بتنفيذ دراسة بعنوان " إتجاهات الشباب الأردني نحوالإصلاح في ظل الربيع العربي" وشملت الفئة العمرية من18-30سنة، على عينة الدراسة بلغ حجمها (300) شخص من مستويات تعليمية وعمرية وجغرافية مختلفة، وتم إختيار الفئة الشبابية لإجراء الدراسة بإعتبارها القوى المحركة للثورات العربية، حيث شاركت أربع قوى رئيسة في الإنتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية وهي الحركات الإحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيراً قوى ذات جذر طائفي وقبلي، حيث كات فئة الشباب (خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الإتصال الحديثة) في مقدمة القوى التي دعت إلى إنتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والإستبداد وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية ان المحرك الرئيس للحراك في الأردن كان الفقر والبطالة وظاهرة الفساد وأن (73%) من الشباب لا يشاركون في الفعاليات والمسيرات التي تجرى محليا وان مدى رضا الشباب عن عملية الاصلاح وحرية التعبير مقبولة الى حد ما.

وفي دراسة مسحية أعدها (مرصد الإعلام الأردني ،2012) بعنوان"الإحتواء الناعم وتأثيره على إستقلالية وسائل الإعلام"، وقد تالفت العينة من (504) صحافياً

وصحافية من مختلف وسائل الإعلام المقرؤة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والمراسلين، وقادة الرأي الذين شكلوا ما نسبته (15%) من حجم العينة. وقد هدفت الدراسة للتعرف على أشكال وأساليب الإحتواء الناعم التي تمارسها الحكومات للسيطرة على الصحافة والإعلام ورصد الجهات التي تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال الإحتواء الناعم على حرية وإستقلالية وسائل الإعلام في قضيتين رئيسيتين هما الفساد والحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية. وتشير نتائج لدراسة أن ما نسبته (82%) من العينة يعتقدون أن الحكومات تمارس أساليب الإحتواء الناعم في حين أفاد ما نسبته (84%) من قادة الرأي بأن الحكومات تمارس أساليب الإحتواء الناعم. ويلاحظ إرتفاع النسبة بشكل طفيف بين قادة الرأي بإعتبار أنهم الهدف الأول للحكومات في محاولة كسب تأييدهم ومنع إنتقاداتهم للسياسات الحكومية بالنظر لقدرتهم الكبيرة على التأثير في الرأي العام.

وفي دراسة (حسني وليد، 2012) بعنوان" الشاهد والشهيد الإعلام الأردني في زمن الثورات والحراك" على عينة تكونت من(1611) صحفياً وإعلامياً قد أظهرت نتائجاً بأن الموقف من القوانين تأثر بشكل واضح في رأي الصحفيين بالمادة"23"من قانون هيئة مكافحة الفساد، وإن(80%) منهم يؤكدون أنها تضع قيداً على حرية الإعلام، و(79%) تدفع الصحفيين لتجنب الكتابة بقضايا الفساد،و(72%) يعتقدون أنها تقلل دور الإعلام في مكافحة الفساد، و(70%) واثقون بأنها تضعف من منظومة النزاهة، لكن(50%) يرون أنها تحد من نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة. فالنتائج تشير إلى موقف المشاركين من التعديلات الدستورية المتعلقة بحرية الإعلام، فأكثر من (50%) يعتقدون أنه لا تأثير لها على الحريات، و(26%) يرون أنها تحد من الحريات الصحفية، وفقط(21%) يؤكون أن لها تأثيراً إيجابياً على واقع الحريات الإعلامية. فيما يبين تقرير حالة الحريات الإعلامية إن الحراك الشعبي وضع حداً للتدخل الحكومي والأمني في الإعلام بنسبة (66%)، وأسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل (68%)، ولعب دوراً محدوداً في تراجع الرقابة الذاتية.

ويوضح التقرير الذي أعده مركز حماية وحرية الصحفيين أن (63%) من الصحفيين يعتبرون أن الرقابة الذاتية تقلصت بفعل الإحتجاجات، وأن(61%) ينظرون إلى أنها أعطت بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن.

أما دراسة (الصرايرة، 2010) فكانت بعنوان" إتجاهات النخب السياسية نحو الفساد الإداري والمالي في المملكة الأردنية الهاشمية " فقد هدفت إلى معرفة إتجاهات النخب السياسية نحو الفساد الإداري والمالي في الأردن من حيث أشكاله وآثاره وأساليب الحد منه في مؤسسات الدولة.وقد إعتمدت الدراسة على منهج المسح الإجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بأداة الإستبيان، وقد تكون مجتمع الدراسة من النخب السياسية في الأردن، أختير منهم (388) مبحوثاً بطريقة عشوائية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن إتجاهات النخب الأردنية نحو الفساد العام الإداري والمالي كانت مرتفعة، وقد إحتل بعد إستغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية المرتبة الأولى، تلاه المحسوبية والواسطة والرشوة. وقد كانت إتجاهات النخب الأردنية مرتفعة نحو التهرب الجمركي والضريبي وغسيل الأموال. وقد أظهرت النتائج أن أكثر عناصر الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر النخب الأردنية هي المحسوبية والواسطة والرشوة والتهرب الجمركي وإستغلال الوظيفة العامة وغسيل الأموال والتهرب الضريبي وعدم الإلتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمل حيث فرزت تلك العوامل مجتمعة ما نسبته (67%) من الإتجاه العام.

واجرى (الطراونة، 2010). بعنوان "دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن " بهدف إلى التعرف على دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي، والتعرف على أشكال وأسباب وآليات مكافحة الفساد الإداري والمالي الشائعة لدى موظفي القطاع العام في الأردن من وجهة نظر موظفي أجهزة الرقابة الحكومية.تم بناء وتطوير إستبانة وزعت على عينة بلغ حجمها(372) مشاركاً ومشاركة تم إختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة.وقد خرجت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها:

1.ان وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لأشكال الفساد الإداري الشائعة (التسيب والإهمال الوظيفي، الواسطة، الإبتزاز، الرشوة) قد جاءت متوسطة.

2. إن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لأشكال الفساد المالي الشائعة (التهرب من دفع الرسوم، التهرب من الضرائب، الإختلاس والتزوير) جاءت متوسطة.
3. أكثر أسباب الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة هو تدني المردود المادي للوظيفة الحكومية،ثم الحاجة للمال وتردي الأحوال المعيشية لبعض الموظفين، تلا ذلك عدم كفاية نظام الحوافز المادية، ويلي ذلك زيادة متطلبات الحياة على الموظف العام، ثم عدم كفاية نظام الحوافز المعنوية، يليه الروتين وتعقيد الإجراءات، وأخيراً ضعف الوازع الديني.
4. أكثر آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي أهمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين، وإصلاح أنظمة الحوافز المادية والمعنوية، رفع مستوى الرقابة الداخلية الإدارية والمالية، وتحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية للموظفين.
5. هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من أشكال الفساد الإداري(التسيب والإهمال الوظيفي،الواسطة،الإبتزاز ،الرشوة).
6. هناك أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من الإختلاس والتزوير كشكل من أشكال الفساد المالي، وعدم وجود أثر لرقابة الأجهزة الحكومية في الحد من التهرب من دفع الضرائب، والتهرب من دفع الرسوم.

وفي دراسة أجراها (آل الشيخ، 2007) "بعنوان الفساد الإداري أنماطه وسبل مكافحته نحو بناء نموذجي تنظيمي دراسة تطبيقية على المدانين بممارسته والمعنيين بمكافحته في المملكة العربية السعودية". بهدف معرفة أسباب وأنماط الفساد وسبل مكافحته والمعوقات التي تواجه جهود مكافحة الفساد الإداري في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت إلى أن من أكثر أنماط الفساد الإداري شيوعاً من وجهة نظر المعنيين بالمكافحة، تسهيل عمليات الأموال، والمخالفات البريدية، وإفشاء المعلومات السرية لجهات منافسة، وأن العوامل الإقتصادية أكثر العوامل المسببة للفساد الإداري، ويليها الإجتماعية والإدارية، السياسية، والتنظيمية على التوالي، وأكثر الأسباب التي تؤدي إلى الفساد عدم تطبيق نظام المساءلة بشكل دقيق على جميع أجهزة الدولة، وضعف الوازع الديني، القصور الإعلامي، وضعف الرقابة الداخلية.

وقد اجرى (الجهني، 2003) دراسة هدفت إلى" تحديد الآثار السلبية للفساد والرشوة على الإقتصاد العربي" وأكدت الدراسة أن الفساد والرشوة صنوان يمثلان أعظم الأخطار التي تهدد الإقتصاد والتنمية، بل إن ظاهرة الفساد والرشوة والمحسوبية لايقل خطرها وانعكاساتها السلبية على أمن الدولة ومواطنيها،وقد ذكر أن من أسباب الفساد حرص الإنسان على كسب المال مما جعل الكثيرين منهم يمتطون صهوة الفساد المالي والإداري مستغلين السلطة والنفوذ والقوة، وأن الفساد مشكلة عالمية لا يخلوا منها أي مجتمع من المجتمعات،حيث ينموا ويترعرع مع غياب الرقابة الحقيقية الجادة، والمحاسبة والعقوبة الرادعة، وغياب الأنظمة والقوانين واللوائح الواضحة التي تشدد على منح الرشوة وقبول الهدايا.وذكر أن تضخم الجهاز الحكومي في الدول العربية من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة ومصالح، وما اعتراها من الضعف والقصور في الأداء، وسوء تنظيمها الإداري والمالي جعلها محلاً لإستغلال ذلك الخلل الذي ينتشر فيه الفساد والرشوة والمحسوبية،حيث يتاجر الموظف بالوظيفة العامة مستغلاً وجوده فيها وما تمنحه له من سلطات لتحقيق مصالحه الشخصية والمصالح غير المشروعة لذويه. وتوصي الدراسة أنه لابد من الإنتقال من الحملات العشوائية المؤقتة والتصريحات الإعلامية إلى رفع شعار (لا للفساد) بشرح خطورته على الإقتصاد وعلى التنمية والمجتمع، وتنوير الرأي العام بأضرار الواسطة والمحسوبية، وبيان موقف الشريعة الإسلامية من ذلك.

اجرى (مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية، 2002) دراسة بعنوان"ظاهرة الفساد وأهميتها كمشكلة من المشكلات التي تواجه الأردن" بهدف إستطلاع آراء أفراد العينة الوطنية العامة، من حيث شعورهم بأهمية هذه المشكلة، وتقويمهم لمدى وجودها في القطاع العام وإستمرارها في السنوات القادمة، وإنتشار أنواع وممارسات معينة منها الرشوة والإختلاس والتزوير والإبتزاز والمحسوبية والواسطة، وفي مجموعة من الوزارات والهيئات والدوائر الرسمية ومؤسسات الخدمات والمرافق العامة، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على تقويم العينة الوطنية لدور وأداء وفاعلية عدد من المؤسسات من القطاع العام وفي المجتمع المدني في المتابعة والرقابة والكشف عن ممارسة الفساد، مثل دائرة مكافحة الفساد ودوائر المحاسبة والرقابة والتفتيش والجهاز

القضائي ومجلس النواب ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن(54%) من العينة إعتبروا أن أهم مشكلة تواجه الأردن هي الوضع الإقتصادي الصعب، وعدم توفر فرص العمل، وأن (13%) من العينة أشاروا إلى أن الفساد الإداري والمالي والأخلاقي جاء في المرتبة الثانية على سلم المشكلات التي تواجه الأردن، وإن (24%) من العينة يعتقدون بوجود الفساد في القطاع العام بدرجة كبيرة، ونحو (39%) يرون أنه موجود إلى درجة متوسطة، و(16%) أنكروا وجود الفساد في القطاع العام إطلاقاً. وأشار نحو (28%) من العينة إلى أن المحسوبية والواسطة من بين ممارسات الفساد المختلفة، والأكثر إنتشاراً في القطاع العام من وجهة نظر (15%) من العينة، ويليها إختلاس المال العام نحو (16%)، ثم الرشوة نحو (13%) وأشار نحو (27%) من العينة إلى أن ممارسات الفساد ستزداد خلال السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة إلى أن نحو (23%) من أفراد العينة أشاروا إلى أن الجهات الرقابية في الأردن لم تنجح في مكافحة الفساد.

أما دراسة (مولود والصرايرة، 2001) بعنوان"المنهج التجريببي لمعالجة الفساد الإداري في القطاع العام الأردني". فقد هدفت إلى التعرف على مفهوم الفساد الإداري، والمرتكزات التي تفسر هذه الظاهرة، والدوافع الحقيقية التي تقف وراء ممارستها، والمناهج التي يمكن أن تسهم في معالجتها، وقد إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة،أن الفساد ظاهرة بارزة في الممارسة الإدارية في شتى الدول وأن هناك طريقان هما: السير مع الفساد أو التصدي له. كما أن المكافحة لا يمكن أن تقضي على الفساد بالكامل ولكن العمل الجاد هو الذي يدفع أن يكون الفساد إستثناءً لا قاعدة، وهذا لا يكون إلا من خلال الجهد الجماعي إبتداءً من الإرادة السياسية وإرادة الفرد والمجتمع وأن المواجهة الحقيقية هي التي تنظر إلى المشكلة بشكل شمولي جامع للأسباب والمسببات وفي الوقت نفسه موازٍ للظروف والإمكانات متابعاً للجهود والتوجيهات،وأن طرح المنهج التجريبي على مساحة البحث والنقاش ليس إلا حلقة من حلقات البحث العلمي الجاد في مواجهة الواقع.

وفي دراسة إستطلاعية قامت بها (مؤسسة الأرشيف العربي، 2000) بعنوان"الواسطة في الأردن" وذلك بهدف تسليط الضوء على موقف الأردنيين من الواسطة قامت المؤسسة على عينة بلغت (400) شخص بإتباع طريقة العينة الطبقية وتقسيمها إلى مجموعات جزئية ومن ثم إختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة الذي شمل الجامعات، الوزارات والدوائر الحكومية، المؤسسات الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: يؤكد ما نسبته (87%) من عينة الدراسة على وجوب القضاء على الواسطة لأنها شكل من أشكال الفساد، إلا أن (93%) يعتقدون بأنهم سيحتاجون إلى الواسطة في المستقبل. وأن (75%) من أفراد عينة الدراسة يستخدمون الواسطة لتسهيل إنجاز المعاملة في حين أن (86%) يعتقدون بأن الواسطة شكل من أشكال الفساد بسبب غياب أو محاولة تغييب الشفافية والرقابة والمحاسبة.

وكما قام (المجالي، 1996) بدراسة بعنوان "معنى الواسطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني " ، وهي دراسة تحليلية من منظور علم الإجتماع.سلطت الضوء على ظاهرة الواسطة في المجتمع الأردني من منظور إجتماعي من خلال التعريف بالبيئة الثقافية والإجتماعية للمجتمع الأردني ومدى تأثيرها على الواسطة، وبلغ حجم العينة (312) طالباً وطالبة حول مفهوم الواسطة ومعناها وأهم الأسباب التي تدفع لإستخدامها.ولقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الواسطة التي تعني المصالح المتبادلة بالدرجة الأولى من بين مجموعة من التعاريف،وكذلك أظهرت الدراسة بأن سبب تعقيدات الحياة له الدور الرئيسي في لجوء الأفراد إلى إستخدام الواسطة والتمسك بها من بين مجموعة من الأسباب. وقد خلصت الدراسة إلى أن ظاهرة الواسطة لها قبولاً إجتماعياً من قبل الأطراف المتعاملة بها لتحقيق مصالحهم وأهدافهم بغض النظرعن سلبياتها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

اجرى شنايدر وآخرون(Schneider, et. al, 2010) دراسة بعنوان "الآثار الإجتماعية المترتبة على الفساد الإداري" بهدف التعرف إلى الآثار الإجتماعية التي يخلفها الفساد الإداري في أستراليا. وشملت عينة الدرسة (1462) مبحوثاً في مدينة

سدني، وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الإداري يؤدي إلى دخول الموظفين في الإنحرافات والمغريات التي تؤدي بهم إلى الإنغماس في ممارسات غير شرعية.

واجرى البداينه (AL–Badayneh, 2010) دراسة بعنوان: التنمية الانسانية والسلام والفساد والارهاب في العالم العربي"حيث إستندت الدراسة إلى بيانات دولية معتمدة من (22) دولة عربية وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جميع مقاييس الفساد، والحرية، وضبط الفساد، ومؤشر مدركات الفساد ،مع العدد الإجمالي لحوادث الإرهاب. إضافة إلى أن هذه الدراسة قد بينت وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الحوادث الإرهابية والبطالة لدى الشباب العربي.

اجرى روشستن و إيك (Rothstein & Eek, 2009) دراسة بعنوان "الفساد السياسي والثقة الإجتماعية: مدخل تطبيقي"، على عينة تكونت من (64) طالباً سويديا ومجموعة أخرى من الطلبة الرومانيين بلغ عددهم (82) طالباً من خلال الإجابة على عدد من السيناريوهات التي تصف حالات معينة في مركز شرطة أو غرفة عمليات جراحية في بلد أجنبي. ودعمت النتائج الفرضيات القائلة بأن الثقة في السلطات تؤثر على الإدراكات المتعلقة بإكتساب ثقة الآخرين بشكل عام.وعلى الرغم من أن بعض هذه الآثار كانت أكبر في إحدى العينتين مقارنة مع العينة الأخرى،فإن تأثير الثقة العمودية على الثقة الإجتماعية كان حقيقياً لكل من عينتي الثقة المتدنية والثقة العالية.

أجرى دالستروم ،لابنيت ، تيرول وآخرون (Dahlstrom, Lapuente & Teorell, 2009) دراسة بعنوان "البيروقراطية والسياسة والفساد". على عينة تكونت من (520) خبيراً من(52) دولة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية: أن بعض العوامل البيروقراطية تقلل الفساد،حتى في حال التحكم بتأثير العديد من المتغيرات السياسية المعيارية مثل سنوات الديمقراطية،عدد المعارضين أو نوع نظام الإنتخابات. وأن بعض الملامح المزعومة في الأدب البيروقراطي المؤسسي مثل الرواتب التنافسية للموظفين الحكوميين،الإستقرار الوظيفي أو الترقية الداخلية،ليس لها أثر دال في حدوث الفساد.

أجرى ماتسموتو (Matsumoto, 2008) دراسة بعنوان الفساد الإداري وتأثيراته على النفقات التعليمية الحكومية: دراسة حالة أربع دول جنوب شرق أسيا. وقد

هدفت إلى التعرف إلى تأثيرات الفساد الإداري على النفقات التعليمية الحكومية كخدمة حكومية في كل من سنغافورة، ماليزيا، تايلند، وإندونيسيا. مستخدماً منهج التحليل الإحصائي، وذلك للمقارنة بين دول الدراسة الأربع. وتوصلت أهم نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح سنغافورة مقابل بقية الدول في إنخفاض مستوى الفساد الإداري يعود للسياسات الحكومية المحلية والدولية لهذه الدول،من حيث مدى تفعيل الرقابة والضبط العام في الأعمال الإدارية

واجرى البهنساوي (El–Bahnasawy, 2008) دراسة بهدف معرفة محددات الفساد بناءً على مجموعة من المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، مستخدماً في ذلك مقاييس تصور الفساد وضبط الفساد،وأشارت نتائج الدراسة إلى أهمية تطبيق القانون في الحد من عمليات الفساد، ووجد أن تصور الفساد منخفض في الدول الغنية مقارنة مع الدول الفقيرة، وأظهرت الدراسة بأن أبناء الدول الكبرى سكانياً يتصورون مستويات مرتفعة من الفساد وكلما كان حجم الأرياف مرتفعاً كلما إرتفعت لديهم التصورات حول الفساد، وكلما زادت نسبة النائبات(ممثلات الشعب) في البرلمان كلما إنخفض الفساد، و أخيراً وجدت الدراسة أن الإستقرار السياسي ونوعية القواعد الثانوية والتنوع الأمني والموارد الطبيعية لا علاقة لها بالفساد.

دراسة ولسن و دامنيا (Wilson & Dammania, 2005) بعنوان "العلاقة بين الفساد والمنافسة السياسية والسياسات البيئية والإفرازات البيئية"،وقام الباحثان بتحليل **ل**علاقة بين المنافسة السياسية والإفرازات السياسية إلى جانب تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية للتنافس السياسي،ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن التنافس السياسي قد يؤدي إلى تحقيق تحسين في الأداء السياسي، إلا أن التنافس لا يمكن أن يقضي على عملية الفساد في كافة المستويات الحكومية، وإذا كان التنافس السياسي من شأنه أن يقلل من الفساد، إلا أنه كلما زاد التنافس السياسي زاد الفساد الوضيع وذلك عندما تكون مستويات الأحكام متدنية والمؤسسات القضائية ضعيفة، والسبب في ذلك أن ما يتحقق من مكاسب نتيجة تجنب تطبيق سياسات رادعة تعد كبيرة،وفرص إصدار أحكام رادعة لمثل هذا النوع من الفساد (الثانوي) تعد ضئيلة، كما أن الفساد الكبير قد لايتأثر عندما يكون التنافس السياسي على أعلى المستويات،ويعود السبب

في ذلك إلى أن صانعي السياسات مستعدون للمتاجرة بالمصالح الإجتماعية ورفاهية المواطنين من خلال التلاعب في السياسات شريطة الحصول على مكافآت مجزية ومن النتائج المهمة كذلك لهذه الدراسة أن الإهتمام بدراسة ومعرفة آثار الفساد على الإقتصاد أكثر فائدة من الإهتمام بدراسة ومعرفة مستويات ودرجات الفساد.

دراسة اقبال(Iqbal, 2005) بعنوان"هل تستطيع الحكومة الإلكترونية الحد من الفساد"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أطراف وأسباب الفساد في الدول النامية حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن الفساد يعد عائقاً رئيساً وعاملاً من عوامل إضعاف الحكم في الدول النامية التي تعاني من فساد كبير في أجهزتها الحكومية، وأظهرت الدراسة أهمية الإدارة الإلكترونية في تقليل الفساد، وكيف تحد من إمكانية قيام المفسدين من القيام بأنشطة فساد في الدول النامية. وأظهرت الدراسة بأن الإدارة الإلكترونية تستطيع التقليل من الفساد وتزيد فرص الحصول على المعلومات (العنصر المهم في عصر العولمة) وتقلل من إمكانية الإتصال الشخصي مع المسؤولين الحكوميين، وتزيد من فرص المواطنين في المساهمة في عملية صنع القرار. أيضاً تستطيع الحكومة الإلكترونية توسيع مجال المنافسة للجميع بشكل عادل وتوفير الخدمات الحكومية للمواطنين على مدار الساعة وفي أي مكان،وتمكين المواطنين من الإعتراض على الممارسات الفاسدة وإيقاف الترتيبات"السلبية"بين أفراد المجتمع ومقدمي الخدمة.كما تساهم الإدارة الإلكترونية في التخلص من الوسطاء ومنع الفساد بين الأفراد من خلال تقليص الإجراءات والروتين المتبع.

وفي دراسة قام بها كلارك و كولنكسيو(Clarke & Colinxu, 2004) بعنوان "الخصخصة والتنافس والفساد"، بهدف التعرف على خصائص القطاعات الخدمية التي تتلقى الرشاوى والمؤسسات تدفعها وطريقة تأثيرها على إستشراء الفساد في ذلك القطاع، وقد تالفت عينة الدراسة من (2000) شركة في إحدى وعشرين دولة من دول شرق أوروبا وآسيا الوسطى. وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: تقل الرشوى بشكل عام في الدول التي تكون البنية التحتية لديها متطورة بشكل أكبر. وتقل الرشاوى في الدول التي قاومت الخصخصة لقطاع الخدمات. وقد تزيد الخصخصة من الفساد في المستويات الإدارية المرتفعة إلا أنها تقلل من الفساد في المستويات الإدارية

المتدنية. وتقل الرشاوى في الدول التي تتمتع بقدرات عالية ومنافسة في القطاع الخدمي عن تلك التي يقل فيها مستوى التنافس. المؤسسات الأكثر ربحية تستفيد بشكل أكبر من القطاع الخدمي ومن ثم فهي أكثر ميولاً وقابلية لدفع الرشاوى من المؤسسات التي تحقق أرباح أقل. ويوسع الدول التقليل من الفساد والحد من دوافع المرتشين من خلال سياسات سوقية ورفع مستوى المنافسة التي تحد من قدرة الشركة على طلب الرشاوى من المؤسسات التي تستفيد من خدماتها.

وفي دراسة قام بها سترجرز (Sturges, 2003) بعنوان"الفساد والشفافية"فقد توصل إلى أن كفاح المجتمع المدني باعتباره عنصر رئيسي ضد الفساد، بالترافق مع قوة القانون والشكل الهيكلي للمؤسسات الحكومية، يمهد الطريق للشفافية في نطاق الغموض والسرية حيث تزدهر ممارسات الفساد. ويمكن أن تختلف المستويات المتعددة للفساد عن بعضها البعض، فهي تشمل الفساد بالجملة عند السياسيين، والحكومات، الإدارة العليا وقطاع الأعمال،حيث يصبح المجتمع فريسة للثراء الشخصي للأقلية القوية. وعلى الجانب الآخر فإن هناك فساد محدود عند المسؤولين الحكوميين،والذي يمكن أن يرى على أنه بديل للمكافأة الملائمة للتوظيف في الخدمة الحكومية.وهذا يمثل ضريبة إضافية أو مجموعة من الرسوم للخدمات، غير متناسبة مع الأفراد الأكثر فقراً في المجتمع ومسببة خسائر لهم في المنافسة على المصادر النادرة والخدمات غير الممولة بشكل كفء.

وأظهرت دراسة أعدها سيرجي جيرف (Guriev, 2003) بعنوان "الروتين والفساد" بهدف التعرف على نشوء أنواع مختلفة من الفساد والروتين في التسلسل الهرمي والتفاعل بينهما، أن البيروقراطية والفساد هما على الأرجح الأكثر تقدماً،والفساد موجود وعلى نطاق واسع من الأمراض البيروقراطية.وقد لوحظ وجودها في كل المجتمعات، وليس هناك سبب يدعوا إلى الإعتقاد بأنها سوف تختفي قريباً.العديد من المحاولات لمحاربة أي منهما على ما يبدو حققت نتائج محدودة فقط.واحد من المشاكل مع الفساد والروتين في البيروقراطية التي لايمكن التعامل معها بشكل مستقل، هي أنه عندما ينشأ الفساد في جزء واحد من التسلسل الهرمي ينبع الفساد في جزء آخر.

فالبيروقراطية المفرطة قد تنشأ بسبب الفساد المحتمل، والرشوى قد تكون أنتزعت بسبب الروتين الواسع،أي عندما تحاول أن تجعل البيروقراطية صفة عامة.

أجرى بولنسكي وشافيل (Polinsky & Shavell, 2001) دراسة بعنوان "الفساد والتطبيق المثالي للقانون" بهدف معرفة الفساد في عملية تطبيق القانون، كدفع الرشاوى للقائمين على تطبيق القانون، وتهديد الأبرياء لإبتزازهم، والإتهام الفعلي للأشخاص الأبرياء تحت طائلة القانون من غير وجه حق. وقد توصلت الدراسة الى يقوم القائمين على السياسات الحكومية من أجل الحد من الفساد والتصدي له بتقديم الحوافز والمكافآت المادية للجهات التي تطبق وتنفذ القانون،وهذه الحوافز قد تشجع من عملية الإتهام الجزافي، وترى الدراسة أن الحوافز والمكافآت المادية يجب أن لاتكون ضخمة تفادياً لتشجيع الإبتزاز والإتهام الجزافي، ومن ضمن الحلول المناسبة التي تراها الدراسة من خلال الترقيات وزيادة الأجور كأداة سياسية للحيلولة دون الوقوع في الفساد،إذ أن بوسع الحكومات زيادة الأجور للقائمين على إنفاذ القانون سيسعون جاهدين للمحافظة على وظائفهم وبخلاف ذلك فإنهم سيفقدون الكثير إذا تم معاقبتهم نتيجة سلوك يتسم بالفساد ومن ثم حرمانهم من هذا العمل في المستقبل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي استندت اليها في تحديد موقعها في مجال الأدب النظري الذي تناول موضوع الفساد والحراك الشعبي الأردني، حيث اتضح من مراجعة الدراسات السابقة لم تتناول الفساد كما تناولته هذه الدراسة من حيث الشكل وطرق المكافحة ولم تربط الحراك الاجتماعي مع استشراء الفساد الا ان هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الأصيلة وتنبع اصالتها من عدم وجود دراسات تناولت موضع الفساد واشكالة والجهود المبذولة في مكافحته وارتباطه بالحراك الشعبي او المطلبي في الأردن من وجهة نظر الطلبة كونهم القاعدة الأوسع في الهرم السكاني في المجتمع الأردني مثلما هم المستقبل المنتظر لمسيرة الاردن، وأن وجدت دراسات فقد وجد عدد قليل حيث انها ربطته مع متغيرات اخرى غير الحراك الشعبي اضافة الى دراستها لخصائص مختلفة، وإنها نبهت الى خطورة استشراء الفساد في المؤسسات الرسمية.

الفصل الثالث

المنـهجية والتصميم

1.3 منـهج الدراسة:

استخدمت الدرسة الحالية منهج البحث الوصفي القائم على المسح الاجتماعي، فعلى صعيد البحث الوصفي، تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية، لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها موضوع الدراسة، والوقوف على أهم الدراسات التي شكلت رافداً حيوياً للدراسة بما تتضمنه من محاور وابعاد. أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقد تم إجراء المسح الاجتماعي الاستطلاعي، وتحليل كافة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة، وباستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة جامعة مؤتة، والبالغ عددهم (15044) طالبا وطالبة والمسجلين على الفصل الصيفي من العام الدراسي (2014) (حسب بيانات وحدة القبول والتسجيل، 2014).

عينـة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية من طلبة البكالوريوس المسجلين في متطلبات الجامعة الاجبارية(التربية الوطنية والثقافة الاسلامية) التي تطرحها الجامعة للطلبة من جميع الكليات الانسانية والعلمية. بلغ حجمها(531) طالباً وطالبة ، وتم ايضا اختيار (69) طالبةً من طلبة الدراسات العليا بطريقة قصدية لغايات التوسع في تمثيل العينة لمجتمع الدراسة الكلي من مجتمع الدراسة المتيسر وبنسبة (4%) حيث بلغ حجم العينة الكلي (600) مشاركاً ومشاركة اجابوا على الاستبانات الموزعة عليهم باليد من قبل الباحث مع اربعة مساعدين تم تدريبهم على كيفية تعبئة الاستبانة، وبعد الانتهاء من عملية جمع الاسبانات ميدانيا، وجد أن ما مجموعة (38) وبنسبة(6.3%) استبانه غير صالحة للتحليل الإحصائي لعدم اكتمال البيانات، وبذلك يكون مجموع المبحوثين الذين

خضعت استجاباتهم للتحليل الاحصائي (562) مستجيبا حيث توزعت خصائصهم على النحو التالي:

جدول(1)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي

فئات المتغير	العدد	النسبة%
ذكور	270	48.0
اناث	292	52.0
المجموع الكلي	562	100.0

يتضح من معطيات الجدول(1) بان الاناث شكلن ما نسبته(52.0%) من عينة الدراسة في حين شكل الذكور ما نسبته(48.0%) من عينة الدراسة. وتستقيم هذه النسب مع ما يعرف " بتأنيث التعليم" السائد في الجامعات الأردنية أي ان نسبة إلتحاق للإناث في الدراسة الجامعية كانت الأعلى خلال السنوات الأربع الأخيرة.

جدول(2)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغيرالكلية

فئات المتغير	العدد	النسبة%
علمية	266	47.3
انسانية	296	52.7
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من معطيات الجدول(2) بان طلبة الكليات الإنسانية شكلوا ما نسبته (52.7%) من عينة الدراسة في حين شكل طلاب الكليات العلمية ما نسبته (47.3%) من عينة الدراسة.

جدول(3)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير البرنامج الدراسي

فئات المتغير	العدد	النسبة%
بكالوريوس	493	87.7
دبلوم عالي	8	1.4
ماجستير	47	8.4
دكتوراه	14	2.5
المجموع الكلي	562	100.0

يتضح من معطيات الجدول اعلاه بان طلبة البكالوريوس شكلوا ما نسبته(87.7%) من عينة الدراسة في حين شكل طلبة الماجستير ما نسبته(8.4%) من عينة الدراسة وشكل طلبة الدكتوراه ما نسبته (2.5%) من عينة الدراسة واخيرا جاء طلبة الدبلوم العالي وشكلوا ما نسبته(1.4%) من عينة الدراسة.

جدول(4)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر (بالسنوات)

فئات المتغير	العدد	النسبة%
18-20	250	44.5
21-23	232	41.3
24-27	41	7.3
28 فاكثر	39	6.9
المجموع الكلي	562	100.0

يتضح من معطيات الجدول اعلاه ان الطلبة من الفئة العمرية (18-20) شكلوا ما نسبته (44.5%) من عينة الدراسة تلاهم الطلبة من الفئة العمرية (21-23) وشكلوا ما بنسبة (41.3%) ثم تلاهم الطلبة من الفئة العمرية (24-27) وشكلوا ما نسبته (7.3%) واخيرا جاء الطلبة من الفئة العمرية (28 سنة فاكثر) وشكلوا ما نسبته (6.9%) من عينة الدراسة.

جدول(5)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري للأسرة(بالدينار الأردني)

فئات المتغير	العدد	النسبة%
299 فاقل	117	20.8
599-300	225	40.0
899-600	124	22.1
1199-900	49	8.7
1499-1200	22	3.9
1500 فاكثر	25	4.4
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من الجدول اعلاه بان الطلبة من ذوي فئة الدخل (300-599) شكلوا ما نسبته(40.0%) من عينة الدراسة تلاهم الطلبة من فئة الدخل (600-899) وبنسبة(22.1%) ثم تلاهم من الطلبة من فئة الدخل (299 فاقل) وبنسبة (20.8%) ثم الطلبة من فئة الدخل (900-1199) وشكلوا ما نسبته (8.7%) ثم الطلبة من فئة الدخل (1500 فاكثر) وبنسبة (4.4%) واخيرا الطلبة من فئة الدخل (1200-1499) وشكلوا ما نسبته (3.9%) من عينة الدراسة.

جدول(6)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير عمل الأب

فئات المتغير	العدد	النسبة%
قطاع حكومي	215	38.3
قطاع خاص	105	18.7
اعمال حره	88	15.7
متقاعد	126	22.4
عاطل عن العمل	28	5.0
المجموع الكلي	562	100.0

يشير الجدول اعلاه الى ان الطلبة الذين يعمل الأب في القطاع العام شكلوا ما نسبته (38.3%) في تلاهم من الآب متقاعد وشكلوا ما نسبته (22.4%) ثم تلاهم

من يعمل الأب في القطاع الخاص وشكلوا ما نسبته (18.7%) في حين شكل من كان يعمل الأب في عمل حر ما نسبته (15.7%) واخيرا جاء من كان الأب عاطل عن العمل وشكلوا ما نسبته (5.0%) من عينة الدراسة.

جدول(7)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير عمل الأم

فئات المتغير	العدد	النسبة%
قطاع حكومي	99	17.6
قطاع خاص	26	4.6
اعمال حره	27	4.8
متقاعد	57	10.1
ربة منزل	353	62.8
المجموع الكلي	562	100.0

يشير الجدول اعلاه الى ان الطلبة الذين كانت لأم ربة منزل شكلوا ما نسبته (62.8%) تلاهم من كانت الأم تعمل في القطاع الحكومي وشكلوا ما نسبته (17.6%) ثم تلاهم من كانت الأم متقاعدة وشكلوا ما نسبته (10.1%) في حين شكل من كان عمل الأم حر ما نسبته (4.8%) واخيرا جاء من كانت الأم تعمل في القطاع الخاص وشكلوا ما نسبته (4.6%) من عينة الدراسة.

جدول(8)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير مكان الاقامة

فئات المتغير	العدد	النسبة%
بادية	43	7.7
قرية	313	55.7
مدينة	187	33.3
مخيم	19	3.4
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من الجدول اعلاه ان الطلبة ممن يقيمون في القرى شكلوا ما نسبته (55.7%) من عينة الدراسة تلاهم ممن يقيم في المدينة وبنسبة (33.3%) ثم تلاهم

ممن يقيم في البادية وشكلو ما نسبته (7.7%) من عينة الدراسة واخيرا جاء الطلبة ممن مكان اقامتهم المخيم وشكلوا ما نسبته (3.4%) من عينة الدراسة.

جدول(9)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير عدد افراد الأسرة العاطلين عن العمل

فئات المتغير	العدد	النسبة%
لا يوجد في الأسرة احد عاطل عن العمل	238	42.3
يوجد في الأسرة فرد واحد عاطل عن العمل	311	55.3
يوجد في الأسرة فردان عاطلان عن العمل	12	2.1
يوجد في الأسرة اكثر من ثلاثة افراد عاطلين عن العمل	1	0.2
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من الجدول اعلاه ان الطلبة ممن لديهم عاطل واحد عن العمل في الأسرة شكلوا ما نسبته (55.3 %) من عينة الدراسة ثم تلاهم ممن لا يجد لديهم عاطل عن العمل في الاسرة وبنسبة (42.3%) ثم تلاهم ممن لديهم في الاسرة فردان عاطلان عن العمل وشكلو ما نسبته (2.1%) من عينة الدراسة واخيرا جاء الطلبة ممن لدى اسرهم اكثر من ثلاثة افراد وشكلوا ما نسبته (0.2%) من عينة الدراسة.

جدول(10)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الانتماء الحزبي

فئات المتغير	العدد	النسبة%
انتمي الى حزب	48	8.5
لا انتمي الى حزب	514	91.5
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من الجدول اعلاه ان الطلبة ممن ليس لديهم انتماءت حزبية شكلوا ما نسبته (91.5%) من عينة الدراسة في حين شكل الطلاب ممن لديهم انتماءات حزبية ما نسبته (8.5%) من عينة الدراسة. وهذا يشير الى تدني نسبة انخراط الطلبة في الأحزاب وهذا ما يلاحظ واقعا في الحياة السياسية في المجتمع الأردني عموما

جدول(11)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير تاييد مسيرات الحراك الشعبي الأردني

فئات المتغير	العدد	النسبة%
يؤيد استمرارية خروج مسيرات الحراك الشعبي السلمية.	217	38.6
يعارض خروج مسيرات الحراك الشعبي السلمية.	211	37.5
يتحفظ على راية	134	23.8
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من الجدول اعلاه ان نسبة الطلبة ممن يؤيدون استمرارية خروج مسيرات الحراك الشعبي السلمية بلغت (38.6%) من عينة الدراسة في حين شكل الطلاب ممن يعارضون مسيرات الحراك الشعبي الأردني ما نسبته (37.5%) من عينة الدراسة بلغت نسبة من يتحفظ على راية (32.8%) من عينة الدراسة.

جدول(12)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المشاركة في مسيرات الحراك الشعبي الأردني.

فئات المتغير	العدد	النسبة%
نعم	75	13.3
لا	417	74.2
متحفظ	70	12.5
المجموع الكلي	562	100.0

يتبين من الجدول اعلاه ان نسبة الطلبة ممن لم يشاركوا في مسيرات الحراك الشعبي السلمية بلغت (74.2%) من عينة الدراسة في حين شكل الطلاب ممن شاركوا في مسيرات الحراك الشعبي الأردني ما نسبته (13.3%) من عينة الدراسة في حين بلغت نسبة من يتحفظ على راية(12.5%) من عينة الدراسة.

3.3 أداة الدراسة:

من اجل تحقيق اهداف الدراسة ولجمع البيانات الميدانية اللازمة للاجابة على اسئلتها تم بناء إستبانة خاصة بهذه الدراسة وذلك بالإعتماد على المراجع العلمية التي

تناولت متغيرات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة كدراسة (الطراونة، 2010؛ والصرايره، 2010؛ والشمري، 2010؛ والحسن، 2012، وبني سلامة، 2013). حيث تألفت الاستبانة من:

1. القسم الأول: ويتضمن البيانات الأولية التالية: (النوع الاجتماعي، الكلية البرنامج الدراسي والعمر بالسنوات والدخل الشهري للأسرة بالدينار الأردني وطبيعة عمل الأب والأم ومكان الاقامة وعدد افراد الأسرة والانتماء الحزبي وتاييد او معارضة خروج مسيرات الحراك الشعبي الأردني والمشاركة في المسيرات السلمية).
2. القسم الثاني ويتألف من الأبعاد التالية:

أ. بعد الأشكال الشائعة للفساد واتجاه الطالب نحوها: وتقاس بالفقرات من (1-14).

ب. العوامل المساعدة في انتشار الفساد: وتقاس بالفقرات من (15-27).

ج. جهود مكافحة الفساد وتقاس بالفقرات من (28-34).

د.عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني وتقاس بالفقرات من(35-49).

وتتم الاستجابة على الاستبانة وفقاً لتدريج ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشده) تأخذ الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وتعكس هذه الاستجابات في حالة الفقرات السلبية. ويتم الحكم على كل من مستوى اجابات المبحوثين وفقاً للمعيار التالي:

من 1- أقل من 2.49 منخفض

من2.50 - أقل من 3.49 متوسط

من3.50- 5.00 مرتفع

4.3 صدق أداة الدراسة :

من اجل التأكد من صدق أداة الدراسة وشمولها لمتغيرات الدراسة، عُرضت بشكلها الأولي على 4 محكمين من أساتذة كلية العلوم الاجتماعية- قسم علم الإجتماع في جامعة مؤتة لإبداء ملاحظاتهم حول فقرات الأداة ومدى مناسبتها للإغراض التي صممت من اجلها، وكذلك صياغتها اللغوية، حيث تم التقيد بملاحظات المحكمين من

حيث الشطب والإضافة والتعديل حتى ظهرت الاستبانة بصورتها النهائية وحسب المرفق وتم الأخذ بنسبة الاتفاق (80%) على الفقرات.

5.3 ثبات أداة الدراسة :

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال معادلة (كُرونباخ ألفا للاتساق الداخلي)، حيث بلغ مستوى الثبات الكلي(0.96) وتعد هذه النسبة مرتفعة وتدلل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة كما تم حساب ثبات كل بعد من ابعاد الأستبانة وكما هو مبين في الجدول(13).

الجدول(13)

قيم ثبات ابعاد الاستبانة

الرقم	البعد	ارقام الفقرات	قيمة الثبات
1	**الأشكال الشائعة للفسا.**	14-1	0.846
2	**العوامل المساعدة في انتشار الفساد.**	27-15	0.884
3	**جهود مكافحة الفساد.**	34-28	0.830
4	**عوامل نشاة الحراك الشعبي.**	49-35	0.930
5	**الثبات الكلي**	49 -1	0.96

6.3 المعالجة الإحصائية:

لأجل استخراج نتائج الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية وتشمل ما يلي:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات الطلبة المبحوثين نحو الفساد في الأردن وأسباب انتشاره وفعالية الجهود الوطنية في الحد منه.
3. معامل ارتباط بيرسون (Pearson) للتعرف على العلاقة بين الفساد والحراك الشعبي الأردني.

4. اختبار (t.test) للتعرف على الفروق في اتجاهات الطلبة المبحوثين نحو دور الحراك في الحد من الفساد في الأردن وفقا لمتغيري النوع الاجتماعي والكلية والرغبة في استمرارية الحراك في المسيرات.

5. تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على الفروق في اتجاهات الطلبة المبحوثين نحو دور الحراك الشعبي الأردني في الحد من الفساد في الأردن لمتغير: البرنامج الدراسي و الدخل الشهري للأسرة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 عرض النتائج:

عرض نتائج السؤال الأول: ما اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو اشكال الفساد في الأردن؟

جدول(14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات(درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو اشكال الفساد في الأردن مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	اعتقد أن الواسطة والمحسوبية ثقافة شائعة في المجتمع الأردني رغم أن القانون يجرم ذلك .	4.57	0.811	1	مرتفع
4	اعتقد ان بعض المناصب الحكومية تستغل لتحقيق المصالح والثراء الشخصي.	4.51	0.753	2	مرتفع
13	وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب يعد فساداً	4.33	0.991	3	مرتفع
3	اعتقد ان عدم المساواة بين المواطنين هو شكل من اشكال الفساد.	4.32	1.000	4	مرتفع
5	أعتقد أن هناك توريثا للكثير من المناصب العليا في الجهاز الحكومي الأردني لصالح عائلات وعشائر محدودة.	4.23	0.879	5	مرتفع
7	اعتقد ان المال العام أصبح مستباحاً من قِبل الفاسدين جراء ضعف القوانين الناظمة والمحاسبة.	4.19	0.917	6	مرتفع
10	تأخير انجاز معاملات المواطنين رغم وجود الحواسيب في الوزارات والدوائر الحكومية يعتبر فسادا يستوجب العقاب.	4.12	0.992	7	مرتفع
11	اعتقد ان وسائل الاعلام لا تظهر حقيقة الفساد ومظاهرة امام المواطن كما يفترض.	4.12	1.001	7	مرتفع
2	اعتقد ان الاستثناءات في القوانين والتشريعات تستغل لانجاز المعاملات لمصلحة فئة معينة من افراد المجتمع.	4.09	0.876	8	مرتفع
8	اعتقد ان انفاق المال العام في المناسبات الوطنية بشكل مبالغ به يعد فساداً.	4.03	1.060	9	مرتفع
6	من اجل طلب خدمات معينة يضطر البعض من المواطنين دفع مبالغ مالية (رشِوة) إلى بعض العاملين في الجهاز الوظيفي العام.	4.02	1.003	10	مرتفع
12	اعتقد ان نتائج الدراسات التي تجريها مراكز البحوث عن الفساد تفتقد الى المصداقية عند المواطنيين.	4.02	1.035	10	مرتفع
9	تغيير بعض القوانين والتشريعات المؤقتة بين فترة وأخرى يهدف لخدمة فئة معينة فقط.	3.83	1.026	11	مرتفع
-	**المتوسط الحسابي العام**	4.18	0.556	-	**مرتفع**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو اشكال الفساد في الأردن قد بلغت (4.18) بانحراف معياري (0.556) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لاتجاهات طلبة الجامعة نحو الفساد (3.83–4.57) وقد احتلت الفقرة رقم (1) (اعتقد أن الواسطة والمحسوبية ثقافة شائعة في المجتمع الأردني رغم أن القانون يجرم ذلك) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة رقم (4) (اعتقد ان بعض المناصب الحكومية تستغل لتحقيق المصالح والثراء الشخصي)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (13) (وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب يعد فساداً). في حين جاءت الفقرة رقم (9) (تغيير بعض القوانين والتشريعات المؤقتة بين فترة وأخرى يهدف لخدمة فئة معينة فقط) في المرتبة الاخيرة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن الفساد يظهر وبشكل شائع في الأردن من خلال استعمال الوساطه والمحسوبية لمنح حق مواطن اردني لأخر وهذا يعني ان الوساطه والمحسوبية تاخذ حق من شخص وتعطيه لأخر ليس له ولا يستحقه في كثير من الأحيان وبينت النتائج ايضا ان ثراء بعض المسؤولين الذين يشغلون المواقع العامة هو نتيجة لاستغلال هذه المواقع على اعتبار ان راتب الوظيفة العامة لا ينقل شاغل الوظيفه الحكومية الى مصاف الأثرياء نظراً لمحدوديته في جميع الدرجات واظهرت النتائج ان وضع الشخص في مكان غير مكانه الوظيفي لعدم كفايته وخاصة في الوظائف العليا يترتب عليه سوء ادارة تلك المواقع وبالتالي يحصل تراجع ملموس في انتاجية الدائرة تنعكس على الوطن والمواطن ويترتب عليه تحمل الوطن والمواطن كلفة اضافية وايضا اظهرت النتائج ان التحايل على القوانين امر شائع في رأي طلبة جامعة مؤتة من اجل إستغلالها لخدمة فئة معينة على حساب البقية.

عرض نتائج السؤال الثاني :هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة($a\leq0.05$) بين الفساد والحراك الشعبي الأردني؟

جدول(15)

نتائج معامل ارتباط بيرسون للتعرف على العلاقة بين الفساد والحراك الشعبي الأردني

	الحراك الشعبي الأردني
الفساد	0.681**

**** دالة احصائيا عند مستوى دلالة$a\leq0.01$**

تشير نتائج الجدول(15) إلى وجود علاقة دالة احصائيا بين الفساد والحراك الشعبي الاردني حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.681) عند مستوى دلالة (0.000) وهي دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha\leq0.01$)، وتدل النتيجة على ان هناك علاقة طردية وموجبة بين الفساد والحراك الشعبي الأردني حيث ان المتغيران يميلان الى الظهور معا فوجود الفساد ادى الى ظهور الحراك الشعبي الأردني.

عرض نتائج السؤال الثالث: ما العوامل المساعدة في انتشار الفساد في الأردن من وجهة نظر افراد عينة الدراسة؟

جدول(16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (درجة موافقة) طلبة جامعة مؤتة على العوامل المساعدة في انتشار الفساد في الأردن مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
14	اعتقد ان ضعف الوازع الديني والقيمي لدى البعض في ظل التحولات المتسارعة نحو الخصخصة ساعد على انتشار الفساد.	4.42	0.860	1	مرتفع
19	اعتقد ان انخفاض مستوى الرواتب والأجور ساعد على انتشار بعض اشكال الفساد.	4.34	0.921	2	مرتفع
15	اعتقد بان ضعف الرقابة القانونية والادارية ادى الى انتشار الفساد في القطاع العام.	4.27	0.881	3	مرتفع
17	اعتقد ان عدم وجود مساءلة قانونية جادة لمن يتورط في الفساد ساعد على انتشاره وشجع البعض على ممارستة.	4.15	1.010	4	مرتفع
18	اعتقد ان زيادة معدلات الفقر والبطالة ساعد على انتشار الفساد.	4.14	1.036	5	مرتفع
20	اعاق الثقل العشائري احيانا تقديم بعض الفاسدين للعدالة.	4.14	0.964	5	مرتفع
21	عدم جدية السلطة التنفيذية في التقليل من الفساد ساعد على انتشاره.	4.11	0.965	6	مرتفع
16	اعتقد ان ضعف منظومة القيم والممارسات الديمقراطية ساعد على انتشار الفساد.	4.10	0.974	7	مرتفع
26	عدم اشهار الذمة المالية للموظف العام امتثالا للقانون ساعد في نشر بعض مظاهر الفساد.	4.06	1.051	8	مرتفع
24	انتشار ثقافة "الرغبة في الثراء السريع" ادى الى استشراء الفساد وتنوع عناوينه.	4.03	1.024	9	مرتفع
22	تغول النخب الاقتصادية وسيطرتها على صناعة القرار التشريعي ساعد على انتشار بعض اشكال الفساد.	4.02	1.022	10	مرتفع
25	ضعف دور السلطة التشريعية ساعد في نشر بعض اشكال الفساد.	3.99	1.090	11	مرتفع
23	ضعف الحياة الحزبية والمعارضة الحقيقية ساعد على انتشار الفساد.	3.91	1.134	12	مرتفع
-	**المتوسط الحسابي العام**	4.13	0.644		**مرتفع**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو العوامل المساعدة في انتشار الفساد في الأردن قد بلغت (4.13) بانحراف معياري (0.644) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وتراوحت قيم

المتوسطات الحسابية لاتجاهات طلبة الجامعة نحو العوامل المساعدة في انتشار الفساد (3.91-4.42) وقد احتلت الفقرة رقم (14) (اعتقد ان ضعف الوازع الديني والقيمي لدى البعض في ظل التحولات المتسارعة نحو الخصخصة ساعد على انتشار الفساد) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة رقم (19) (اعتقد ان انخفاض مستوى الرواتب والأجور ساعد على انتشار بعض اشكال الفساد)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (15) (اعتقد بان ضعف الرقابة القانونية والادارية ادى الى انتشار الفساد في القطاع العام). في حين جاءت الفقرة رقم (23) (اعتقد بان ضعف الرقابة القانونية والادارية ادى الى انتشار الفساد في القطاع العام) في المرتبة الاخيرة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن افراد عينة الدراسة يرون ان العوامل المساعدة في انتشار الفساد تراوحت بين ضعف الوازع الديني والقيمي وانخفاض مستوى الرواتب والأجور بحيث انها لا تغطي الاحتياجات المتزايده عند الموظف العام وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار مع ضعف في الرقابة القانونية والادارية الذي سهل من التطاول على المال العام وايضا عدم وجود محاسبة شديدة على من يستبيح المال العام ومن العوامل المؤديه الى انتشار الفساد ظاهرة الفقر والبطاله الذي دفع بعض صغار الموظفين الى مد ايديهم على المال العام وايضا كان من اسباب انتشار ثقافة الرغبة المتزايدة في الثراء.

عرض نتائج السؤال الرابع ما مدى فعالية الجهود الوطنية في الحد من الفساد في الأردن من وجهة نظر افراد عينة الدراسة ؟

جدول(17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية(درجة موافقة) طلبة جامعة مؤتة على مدى فعالية جهود مكافحة الفساد في الأردن.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
27	اعتقد ان منح هيئة مكافحة الفساد سلطات قانونية واسعة سيقلل من واقع ومظاهر الفساد.	4.16	0.998	**1**	مرتفع
31	اعتقد بان منح المواطن الحق في تحريك دعوى الحق العام اذا كان لديه اثبات على الفساد امام القضاء فقط يكافح الفساد.	4.10	1.049	**2**	مرتفع
30	اعتقد بان تنمية قيم الانتماء والمواطنة اردنياً يقلل من الفساد.	4.08	1.059	**3**	مرتفع
28	اعتقد ان السيطرة على الفساد يكون من خلال تفعيل دور ديوان المحاسبة ومنحة صلاحيات الضابطة العدلية مع الأخذ بتوصياته.	4.06	0.986	**4**	مرتفع
29	اعتقد بان وجود احزاب قوية معارضة حقيقة وصادقة يكافح الفساد.	4.03	1.045	**5**	مرتفع
32	اعتقد ان تفعيل دور الاعلام كسلطة رابعة في فضح الفساد يكافح الفساد.	4.02	1.080	**6**	مرتفع
33	تداول الأحزاب للسلطة ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة سيقلل من فرص انتشار الفساد.	4.00	1.066	**7**	مرتفع
-	**المتوسط الحسابي العام**	4.06	0.724		**مرتفع**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو مدى فعالية جهود مكافحة الفساد قد بلغ (406) بانحراف معياري (0.724) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لاتجاهات طلبة الجامعة نحو فعالية جهود مكافحة الفساد (4.00-4.16) وقد احتلت الفقرة رقم (27) (اعتقد ان منح هيئة مكافحة الفساد سلطات قانونية واسعة سيقلل من واقع ومظاهر الفساد) المرتبة الاولى، تلاها الفقرة رقم (31) (اعتقد بان منح المواطن الحق في تحريك دعوى الحق العام اذا كان لديه اثبات على الفساد امام القضاء فقط يكافح الفساد)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (30) (اعتقد بان تنمية قيم الانتماء والمواطنة اردنياً يقلل من الفساد). في حين جاءت الفقرة رقم (33)

(تداول الأحزاب للسلطة ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة سيقلل من فرص انتشار الفساد) في المرتبة الاخيرة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن طلبة جامعة مؤتة يرون ان جهود مكافحة الفساد تاتي ثمارها اذا ما تم منح هيئة مكافحة الفساد سلطات واسعة واستقلالية في التحقيق في قضايا الفساد **وايضا** منح أي مواطن يملك أي دليل على وجود شبهة فساد في أي مؤسسة حكومية على ان موازنة الدولة من جيبه الحق في تحريك الدعوى امام القضاء مباشرة فعال في مكافحة الفساد اضافة الى تنمية قيم الولاء لدي الموظف العام والشاب الذي سوف يعمل مستقبلا في المؤسسات العامة ويرون ايضا ان تفعيل ديوان المحاسبة والاعلام كسلطة رابعة وسائل فعالة في مكافحة الفساد اضافة الى ان تداول السلطة من قبل احزاب قوية ووطنية يقضي على الفساد.

عرض نتائج السؤال الخامس: ما اتجاهات افراد عينة الدراسة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني؟.

جدول(18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات افراد عينة الدراسة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني مرتبة تنازليا.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
48	تفشي الواسطة والمحسوبية من العوامل التي ادت الى خروج الحراك الشعبي الأردني الى الشارع.	4.17	0.999	1	**مرتفع**
35	اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة لتنامي الشعور بتهديد الفساد لكيان الدولة الأردنية.	4.15	0.997	2	مرتفع
40	توريث المناصب والوظائف العليا على فئة محددة شكل دافع قوى لخروج الحراك الشعبي الأردني.	4.15	1.028	2	مرتفع
46	اعتقد ان عجز مجلس النواب عن مواجة الفساد من عوامل اندلاع الحراك الشعبي الأردني.	4.15	0.969	2	مرتفع
36	اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة تراجع الحريات وضعف المحاسبة والمساءلة مع عدم احترام حقوق الانسان	4.14	0.936	3	مرتفع
37	اعتقد بان الحراك الشعبي الأردني يمثل رد فعل فئة من المواطنين على غياب تطبيق القانون لاسيما على المتهمين بالفساد.	4.13	0.972	4	مرتفع
41	اعتقد ان استباحة المال العام من العوامل الدافعة لخروج الحراك الشعبي	4.13	1.034	4	مرتفع

	الأردني.				
47	اعتقد ان مسيرات الحراك الشعبي الأردني وسيلة سلمية وحضارية اقرها الدستور للفت انتباه السلطات الى وجود وتعاظم الفساد.	4.13	1.039	**4**	**مرتفع**
49	اعتقد أن سوء توزيع عوائد التنمية والفجوة التنموية بين محافظات الوطن من أسباب اندلاع الحراك الشعبي الأردني.	4.11	1.038	**5**	**مرتفع**
34	اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني هو نتيجة لوصول الفساد الى مفاصل الحكومات الرئيسية .	4.10	1.043	**6**	مرتفع
39	غياب العدالة الاجتماعية والمساواة من العوامل التي ادت الى الحراك.	4.09	1.047	**7**	مرتفع
42	اعتقد ان بطيء اجراءات مكافحة الفساد من اسباب خروج الحراكيين المطالبين في الإصلاح.	4.09	1.047	**7**	مرتفع
43	اعتقد ان سد عجز الموازنة والمديونية من جيوب المواطنين من اسباب خروج مسيرات الحراك الشعبي الأردني.	4.09	1.058	**7**	مرتفع
44	اعتقد ان الشبهات التي رافقت خصصة المؤسسات الإقتصادية الكبرى من عوامل اندلاعالحراك الشعبي الأردني.	4.07	1.023	**8**	مرتفع
45	اعتقد ان سوء ادارة عوائد التخاصية من عوامل اندلاع الحراك الشعبي الأردني.	4.05	1.046	**9**	مرتفع
38	الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسوء ادارة المال العام تخطيطا وتنفيذ.	4.04	1.072	**10**	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام	4.11	0.718		**مرتفع**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني قد بلغ(411) بانحراف معياري (0.718) ويمثل درجة تقدير مرتفعة، وتراوحت قيم المتوسطات الحسابية لاتجاهات طلبة الجامعة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني (4.04-4.17) وقد احتلت الفقرة رقم (48) (تفشي الواسطة والمحسوبية من العوامل التي ادت الى خروج الحراك الشعبي الأردني الى الشارع) المرتبة الاولى، تلاها الفقرات ذوات الأرقام (35،40،46) (اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة لتنامي الشعور بتهديد الفساد لكيان الدولة الأردنية وتوريث المناصب والوظائف العليا على فئة محددة شكل دافع قوى لخروج الحراك الشعبي الأردني واعتقد ان عجز مجلس النواب عن مواجة الفساد من عوامل اندلاع الحراك الشعبي الأردني)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (36) (اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة تراجع الحريات وضعف المحاسبة

والمساءلة مع عدم احترام حقوق الانسان). في حين جاءت الفقرة رقم (38) (الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسوء ادارة المال العام تخطيطا وتنفيذ) في المرتبة الاخيرة.

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول السابق أن طلبة جامعة مؤتة يرون ان نشاة الحراك الشعبي الأردني يعود الى العوامل التالية:تفشي الواسطة والمحسوبية وتهديد الفساد لكيان الدولة وتوريث المناصب الحكومية وعجز مجلس النواب عن مواجهة الفساد وتراجع مستوى الحريات وضعف محاسبة الفاسدين وغياب تطبيق العدالة واستباحة المال العام وسؤ توزيع عوائد التنمية ووصول الفساد الى مفاصل الدولة وغياب العدالة الاجتماعية وبطء اجراءات مكافحة الفساد وسد عجز الموازنة من جيوب المواطنين والمواطنين اضافة الى الشبهات التي رافقت خصخصة المؤسسات الاقتصادية وسؤ توزيع ادارة عوائد التخاصية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

عرض نتائج السؤال السادس: هل هناك فروق دالة احصائيا عند مستوى الدلالة($a \leq 0.05$) في عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني تعزى للعوامل الديمغرافية التالية(العمر والنوع الاجتماعي والكلية والدخل الشهري للأسرة ومكان الاقامة).

اولا. بالنسبة للعمر:

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات عينة الدراسة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني وفقا لمتغير العمر

فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
20-18	250	4.07	0.737
23-21	232	4.12	0.696
27-24	41	4.29	0.556
28 سنة فاكثر	39	4.12	0.856

يلاحظ من الجدول (19) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات عينة الدراسة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني تبعاً لمتغير العمر،

ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way anova) والجدول رقم (20) يبين النتائج:

جدول(20)

نتائج تحليل التباين الاحادي للتعرف على الفروق في اتجاهات العينة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني تبعا للعمر.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	1.720	3	0.573	1.113	0.343
داخل المجموعات	287.413	558	0.515		
الكلي	289.133	561			

يتبين من الجدول(20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن يعزى لمتغير العمر، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (1.113) عند مستوى دلالة (α=0.343) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

ثانيا: بالنسبة للنوع الاجتماعي

تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent T Test) والجدول (21) يبين ذلك

جدول(21)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة للتعرف على اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
ذكر	270	4.0868	0.80124	560	0.739	0.460
انثى	292	4.1316	0.63179			

يتبين من الجدول(21) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن يعزى لمتغير النوع الاجتماعي، حيث بلغت قيم (ت) المحسولة (0.739) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

ثالثا: بالنسبة للكلية:

تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent T Test) والجدول (22) يبين ذلك:

جدول(22)

نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعاً لمتغير الكلية

النوع الاجتماعي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
علمية	266	4.14	0.727	560	0.805	0.421
انسانية	296	4.09	0.710			

يتبين من الجدول(22) عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن يعزى لمتغير الكلية اعتمادا على قيمة (ت) المحسوبة البالغة (0.805) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) .

رابعا: بالنسبة للدخل الشهري:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الفساد في ظهور الحراك الشعبي الأردني تبعاً لمتغير الدخل الشهري والجدول(23) يبين ذلك:

جدول (23)

اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعاً لمتغير الدخل الشهري

فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
299 دينار فاقل	117	4.10	0.77582
599-300	225	4.09	0.68113
899-600	124	4.16	0.68838
1199 -900	49	4.18	0.74360
1499-1200	22	3.90	0.70914
1500 فاكثر	25	4.14	0.87698

يلاحظ من الجدول(23) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعاً لمتغير الدخل الشهري ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way anov) والجدول(24) يبين ذلك:

جدول(24)

نتائج تحليل التباين الاحادي لدلالة الفروق في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعا الدخل الشهري.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	1.545	5	0.309	0.597	0.702
داخل المجموعات	287.588	556	0.517		
الكلي	289.133	561			

يتبين من الجدول(24) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعا لمتغير الدخل الشهري اعتماد على قيمة (ف) الحسوبة البالغة (0.597) بمستوى دلالة (α=0.702) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

خامسا: بالنسبة لمكان الاقامة

جدول(25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعا مكان القامة

فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بادية	43	4.19	0.721
قرية	313	4.11	0.727
مدينة	187	4.09	0.719
مخيم	19	4.15	0.572

يلاحظ من الجدول (25) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الأردني تبعاً لمتغير مكان

الاقامة ولمعرفة دلالة تلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول(26) يبين ذلك:

جدول(26)

نتائج تحليل التباين الاحادي للتعرف على اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن تبعا مكان الاقامة.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة الاحصائية
بين المجموعات	0.416	3	0.139	0.268	0.848
داخل المجموعات	288.717	558	0.517		
الكلي	289.133	561			

يتبين من الجدول (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي في الأردن يعزى لمتغير مكان الاقامة اعتمادا على قيمة (ف) المحسوبة البالغة (0.298) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

2.4 مناقشة النتائج:

فيما يلي مناقشة النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

1. بينت النتائج ان المتوسط العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو اشكال الفساد الشائعة في الأردن قد جاءت مرتفعة. كما بينت النتائج ان الفساد يظهر باشكال متعدده ومن هذه الاشكال والتي حازت على تقديرات مرتفعة عند طلاب جامعة مؤتة: شيوع الواسطه والمحسوبية حتى غدت ثقافة شائعة في المجتمع الأردني واستغلال المناصب الحكومية لتحقيق الثراء نظرا للتزاوج ما بين السلطة والمال وهذا ما اكدته نظرية النشاط الرتيب حيث ان ثالوث الفساد مكون من شخص لدية الرغبة في الفساد ومال او منفعة مع ضعف في القوانين وهيئات مكافحته ، ومن اشكال الفساد ايضاً وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب وهذا يؤدي الى ضياع الفرصة المشروعة عمن يستحقها وذهابها لم لا يستحقها وهذا يؤدي الى الحقد على من اضاع حقه، وبالتالي فان هذه النتيجة تتفق مع نظرية

اللامعيارية لميرتون حيث ان البناء الاجتماعي يقدم فرص غير مشروعة في المجتمع، وبالتالي فان هذا الفعل يؤدي الى التمرد. ومن اشكال الفساد التي اتفق عليها افراد عينة الدراسة عليها توريث المناصب ونقلها من الأب الى الأبن او الشقيق، واستباحة المال العام والتاخير في خدمة المواطن، وان فساد الاعلام يظهر من خلال عدم ممارسته لسلطته الرابعه في كشف الفساد وتوعية المواطنين، ويظهر الفساد ايضا من خلال البذخ والاسراف في انفاق المال العام بشكل مبالغ فيه على المؤتمرات وشراء الاثاث والسيارات الفارهة، ومن اشكال الفساد الشائعة الرشوة سواء رشوة الموظف الصغير نتيجة الحرمان النسبي الذي يعانيه وهذا ما تؤيده نظرية الحرمان النسبي حيث ان الحرمان وعدم القدرة على اشباع الحاجات يدفع صغار الموظفين الى طلب الرشوة وايضا قد تفسره النظرية البنائية نتيجة وجود خلال في النسق الاقتصادي يؤدي الى ظهور مشكلة الرشوة ومن اشكال الفساد ايضا وضع قوانين لخدمة اشخاص محدودين يملكون القوة لوضع القوانين التي تخدمهم وهذا يتفق مع تفسير النظرية احدى النظريات الصراعية (كويني) الذي يرى بان من يملك القوة يملك سلطة صياغة القوانين التي تخدمه وتقيد بقية المواطنين. فهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة كل من (الحسن،2012) و(الجهني،2003) و (دراسة مرصد الاعلام الأردني، 2012) و(الصرايره، 2010) ودراسة (الطراونة، 2010). اما النظريات التي تفسر هذه النتيجة فهي النظرية البنائية الوظيفية ونظرية الحرمان النسبي والنظرية الصراعية ونظرية النشاط الرتيب التي ترى بان الفساد هو نتيجة وجود اموال مع قوانين غير رادعة تسودها مثالب قانونية مع عدم وجود رقابة صارمة على هذه الأموال مع وجود شخص راغب في الثراء، ومع النظرية المعيارية المؤسسية (مزنر وروزنفيلد) الفساد هو نتيجة لسيطرة المؤسسة الاقتصادية وتتفق ايضا مع نظرية التبعية الاقتصادية حيث ان التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية دولة المركز يجعل الدولة التي تدور فيها (دولة الطرف) غارقة في الديون التي تنفق على ما لا يفيد في تقدم دولة الطرف وبالتالي تقديم المشورات التي لا تزيد الا من تبذير الأموال التي تم استدانتها وبالتالي غرق الدولة في وحل تفشي الفساد.

2. بينت النتائج وجود علاقة ايجابية وطردية بين الفساد وبروز الحراك الشعبي الأردني، فوجود وانتشار الفساد ادى الى ظهور مجموعات من المواطنين ومتاثرة من وجود الفساد حيث اخذت تنادي بضرورة القضاء علي الفساد من اجل المحافظة على بقاء كيان الدولة والمحافظة ايضا على امن المواطن، حيث ان الأمن مع انتشار الفساد سوف يتم افتقاده وهذه النتيجة قد تفسر من خلال نظرية ميرتون (اللامعيارية) حيث ان عدم توفر فرص مشروعة في البناء الاجتماعي نتيجة انتشار الفساد يؤدي الى انماط تكيف جديده كظهور الحراك الشعبي الرافض للفساد والمطالبة بالقضاء عليه. وتتفق ايضاً مع النظرية الصراعية حيث ان بروز الحراك نتيجة حتمية للتخلص من سيطرة النخبة الاقتصادية التي تملك وسائل الانتاج فالحراك هو احد وسائل وعي الطبقة التي تعاني من التهميش الاقتصادي بالتالي فان بروزه هو امر حتمي نتيجة وجود الفساد فالعلاقة بين من يملك ولا يملك تفسر العلاقة بين الفساد والحراك وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Struges, 2003) و (Schneider, et al., 2010) و (مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان، 2012).

3. اظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو العوامل المساعدة على انتشار الفساد في الأردن قد جاءت مرتفعة حيث ان الفساد في الأردن هو نتيجة لعدة عوامل منها: ضعف الوازع الديني والقيمي عند بعض المسؤولين الحكوميين، وانخفاض مستوى الرواتب والاجور وضعف الرقابة القانونية والادارية وعدم وجود محايبة جادة للفاسدين واعاقة الثقل العشائري لتقديم بعض الفاسدين الى العدالة وانتشار ثقافة الثراء السريع وتغول النخبة الاقتصادية وسيطرتها على صناعة القرار التشريعي وضعف السلطة التشريعية وعدم وجود مؤوسسات مجتمع مدني وأحزاب قوية ومعارضة حقيقة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (Polinsx & Shavell, 2001) و (Gurivev, 2003) و (Clarke & Colinxu, 2004) و (Iqbal, 2005) .

4. اظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لاتجاهات (درجة الموافقة) طلبة جامعة مؤتة نحو مدى فعالية جهود مكافحة الفساد قد جاءت مرتفعة، حيث ان الجهود

الناجعة لمكافحة الفساد والقضاء علية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة تأتي من خلال النقاط الاتية: منح هيئة مكافحة الفساد سلطات قانونية واسعة ومنح المواطن الحق في تحريك دعوى الحق العام اذا كان لديه اثبات على الفساد امام القضاء وتنمية قيم الانتماء والمواطنة اردنياً وتفعيل دور ديوان المحاسبة ومنح صلاحيات الضابطة العدلية مع الأخذ بتوصياته وجود احزاب قوية معارضة حقيقة وصادقة وتفعيل دور الاعلام كسلطة رابعة في فضح الفساد وتداول الأحزاب للسلطة ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة.

5. بينت النتائج أن طلبة جامعة مؤتة (افراد عينة الدراسة) يرون ان نشأة الحراك الشعبي الأردني يعود الى العوامل التالية: تفشي الواسطة والمحسوبية وتهديد الفساد لكيان الدولة وتوريث المناصب الحكومية وعجز مجلس النواب عن مواجهة الفساد وتراجع مستوى الحريات وضعف محاسبة الفاسدين وغياب تطبيق العدالة واستباحة المال العام وسوء توزيع عوائد التنمية ووصول الفساد الى مفاصل الدولة وغياب العدالة الاجتماعية وبطء اجراءات مكافحة الفساد وسد عجز الموازنة من جيوب المواطنين والمواطنين اضافة الى الشبهات التي رافقت خصصة المؤسسات الاقتصادية وسوء توزيع ادارة عوائد التخاصية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وتتفق النتيجة مع نظرية البنائية الوظيفية والنظرية المعيارية لميرتون والنظرية المعيارية المؤسسية لروزنفيليد والنظرية الصراعية. وتتفق النتيجة مع نتيجة دراسة كل من (الحسن، 2012) ودراسة (حسني وليد، 2012).

6. اظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة احصائيا في اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو عوامل نشأة الحراك الشعبي الاردني تعود للمتغيرات (العمر والنوع الاجتماعي والكلية والدخل الشهري للاسرة ومكان الاقامة) حيث ان افراد عينة الدراسة ومن جميع الفئات العمرية وسواء كانوا ذكور او اناث ومن مختلف الكليات العلمية والانسانية ومن مختلف الدخول الشهرية ومن مختلف مناطق المملكة القادم منها الطالب سواء كانت بادية او قرية او مدينة او مخيم يرون بان الحراك الشعبي في الأردن هو نتيجة مباشرة لوجود الفساد في مؤسسات الدولة.

3.4 التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة فقد تم صياغة التوصيات الاتية:

1. العمل على اعادة النظر في التشريعات والقوانين الكفيلة بالحد من الفساد الاداري والمالي في الاردن لضمان عدم وجود منافذ قانونية تستغل من قبل الفاسدين والمفسدين.
2. منح الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في الاردن صلاحيات قانونية اوسع للحد من انتشار الفساد.
3. العمل على توعية العاملين في مؤسسات الدولة الاردنية بضرورة الحفاظ على المال العام ومقدرات الدولة وصيانتها من العبث.
4. التوعية بضرورة الابلاغ عن حالات الفساد الاداري والمالي وضمان السرية وعدم الافصاح عن اسماء المبلغين عن الفساد.
5. تفعيل دور وسائل الاعلام الاردني بتوعية المواطنين بخطورة الفساد وآثاره على الفرد والمجتمع.
6. تفعيل الالتزام بمدونات السلوك الاخلاقي في الوزارات والمؤسسات الرسمية في الاردن.
7. اجراء مزيدا من الدراسات العلمية المماثلة لموضوع الدراسة الحالية على قطاعات اخرى من المجتمع الأردني للاستفادة من نتائجها وتعميم توصياتها للعمل على الحد من ظاهرة الفساد في الاردن.
8. تقديم الدعم المالي لهيئات مكافحة الفساد حتى تتمكن من السير في متابعة قضايا الفساد كون هذه القضايا تتميز بصفة الاستعجال.

المراجع

أ.المراجع باللغة العربية:

إبراهيم،أكرم نشأت(2004).**سياسة الوقاية من الجريمة**،مجلة الأمن والقانون ،كلية شرطة دبي ،العدد الثاني، ص67،الإمارات.

آل الشيخ، خالد، (2007)، **الفساد الإداري أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذجي تنظيمي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: الرياض.

آل غصاب، عبدالله بن ناصر.(2011). التخصصية اطارها الفلسفي وتطبيقاتها. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية**.(4).ص ص 17-19.

البداينه، ذياب وخولة الحسن.(2013). الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك في الأردن وأثرها في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية.**مجلة دراسات وأبحاث**،(12)، جامعة جلفة، الجزائر ص ص 14-40.

البداينه، وليد سلام.(2014). **اتجاهات الشباب الجامعي نحو دور العاملين في الأمن العام في التعامل مع الحراكات المطلبية في المجتمع الأردني**. رسالة دكتوراه في علم الجريمة غير منشوره، جامعة مؤتة: الكرك، الأردن.

بدرالدين، اكرم.(1992).**ظاهرة الفساد السياسي.(دون طبعه)**.دون ناشر.

البصول،محمد أنور (1996).**اتجاهات الجريمة في الوطن العربي** ،ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العشرين لقادة الشرطة وامن العرب ، 14-16 أكتوبر ،الجزائر.

بني سلامة، محمد تركي.(2013). **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية.** مركز البديل للدراسة والأبحاث: عمان.

بولمان، محمد، (2000)، **مداخلات في القانون**، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.

تقرير الديمقراطية وحقوق الانسان لعام(2011).

التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد لعام(2012)

تقرير مركز الشفافية الأردني لعام (2012).

التنير، سمير.(2007). **تعريف الفساد والياته**مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية: دمشق.

جبر، فارس حلمي.(2004). **علم النفس العام**. محمد عودة الريماوي(محررا).(ط1). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

جبلي،علي عبد الرزاق (1998).**الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي** ،ندوة الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي ،الإسكندرية.

الجعلي، خضور، (1985)، **الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ودمشق، الجمهورية العربية السورية.

الجهني، عيد (2003)، **الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي** المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمته أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بفينا خلال الفترة من 10-1424/8/12هـ الموافق 6-2003/10/8م.

الحسن، خولة عبدالحميد.(2012).**مدركات الفساد لدى الحراك الشعبي الاردني.** رسالة دكتوراه في علم الجريمة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك: الاردن.

الحسن، احسان محمد.(2010). **النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة**.(ط2). دار وائل للنشر والتوزيع: عمان.

حمارنة، مصطفى وفايز الصياغ،.(**2004**). **دراسة حالة الاردن في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي: بيروت والاسكندرية.

الخلايلة،عزيزة.(1992)."**اتجاهات نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل نحو الإرشاد النفسي**"، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة اليرموك ،اربد.

داغر، منقذ، (1997)، **جرائم الفساد الإداري في الإدارة العامة العراقية وعلاقتها بالخصائص الفردية والتنظيمية لمرتكبيها ومنظماتهم للفترة(1992-1996)**، المؤتمر العلمي السادس لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

الرادايدة، عبد الكريم (1996).**أثار الجريمة على الأمن القومي"دراسة تحليلية** ،مجلة الشرطة العدد(226)،مديرية الأمن العام .الاردن.

سرور، احمد، (1993)، **الجرائم المضرة بالمصلحة العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة.

السيد، سابق، (1994)، **فقه السنة**، دار الفكر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الشمري. نامي.(2010).**مدركات العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص في المجتمع السعودي نحو الفساد الاداري**. رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة مؤتة: الكرك ،الاردن.

الشيخ داود، عماد صالح عبدالرزاق.(2003).**الفساد والاصلاح: دراسة**.(ط1). منشورات اتحاد الكتاب: دمشق.

الصرايره، رياض.(2010).**الفساد المالي والاداري من وجهة نظر النخب الأردنية**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك: الأردن.

الضمور، عدنان محمد.(2012). **الفساد المالي والاداري كأحد محددات العنف في المجتمع: دراسة ميدانية من وجهة نظر اعضاء الأحزاب السياسية في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشوره ، جامعة مؤتة، الكرك: الأردن.

الطراونة، إبراهيم (2010). **دور أجهزة الرقابة الحكومية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الطراونة، ابراهيم، (2004)، **أثر مراعاة تطبيق القواعد الأساسية للضريبة على الإذعان الضريبي من وجهة نظر موظفي دائرة ضريبة الدخل في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عبدالفضيل، محمود.(2004). **مفهوم الفساد ومعاييره في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي**.(ط1). مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي: بيروت.

العزة، سعيد حسني.(2007).**الارشاد النفسي: اساليبه وفنياته**.(ط1). دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان.

الشيخ داود، عماد.(2004). **الشفافية ومراقبة الفساد في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي**.(ط1). مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي: بيروت.

العنزي، سعد، (2002)، أخلاقيات الإدارة، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، العدد 3، ص ص 88-105.

الفارس، أحمد، (2008)، **تجريم الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة، دراسة تأصيلية مقارنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

قانون ديوان المحاسبة لعام(2002).

قانون ديوان المظالم لعام(2012).

قانون هيئة مكافحة الفساد لعام(2012).

كاشف، ايمان فؤاد وابتسام اسماعيل محمد.(1997). الضغوط الاقتصادية والعلاقات الأسرية وعلاقتهما بالوحدة النفسية لدى المراهق. مجلة تربية الزقازيق،(20)

الكبيسي، عامر.(2009).الفساد العالمي الجديد واستراتيجيات مواجهته.(ط1).مؤسسة اليمامة الصحفية: الرياض.

الكبيسي،عامر.(2005).**الفساد والعولمة تزامن لا توأمه**.(ط1). المكتب الجامعي الحديث، الرياض.

كليتجارد، روبرت.(1994) .**السيطرة على الفساد**. حجاج علي حسين(مترجم).(ط1).دار البشير للنشر والتوزيع: عمان.

الكيلاني، سائد وسكجها باسم.(2000). **نحو شفافية اردنية**.(ط1). مؤسسة الأرشيف العربي: عمان.

ليمام، محمد حليم.(2011). **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر: الأسباب والآثار والاصلاح**. (ط1). مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

المجالي، فايز، (1996)، معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني: دراسة تحليلية من منظور علم اجتماع، **مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد** 11، العدد 3، ص ص 77-106.

مرصد الاعلام الأردني.(2012). الإحتواء الناعم وتأثيره على استقلالية وسائل الإعلام. مركز القدس للدراسات.

مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان.(**2012**).**اتجاهات الشباب الاردني في ظل الربيع العربي**. عمان: الأردن.

مؤسسة الأرشيف العربي، (2000)، "**دراسة بعنوان الواسطة في الأردن**" ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر نحو شفافية أردنية، عمان، الأردن.

مولود، إبراهيم وأكثم الصرايرة. (2001)، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين، **الإداري**، العدد 87، السنة 23.

نجم ، عبود نجم . (2000). **أخلاقيات الإدارة في عالم متغير** . القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

الوريكات، عايد عواد.(2008). **نظريات علم الجريمة**.(ط1).دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان.

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

Al-badyneh,D.(2010). Human Development, Peace, Corruption and Terriosim In The Arab World. **Paper was presented At The First International Symposium On Terrorism Transitional Crime, November,13-15 ,Antalya, Turkey**. **Information Society**, 11(2): 51-78.

Clarke, G & Colinxu, C, (2004), Privatization, Competition, and Corruption: How Characteristics of Bribe Takers and Payers Affect Bribes to Utilities, **Journal of Public Economics**, Vol(88),pp 44-62.

Dahlstrom, C & Lapuente, V& Teorell, J, (2009), **Bureaucracy, Politics and Corruption,** APSA Toronto Meeting Paper Available on SSRN: http://ssrn.com/ abstract= 1450742.

El-Bahnasawy, N. G, (2008) "**Empirical Examination of The Determination Of Corruption. Cross-section and Panel Analysis**", unpublished PhD dissertation, Colorado state university, Fort Collins, Colorado

Gupta, Sanjeev , etal.(1998). **Does Corruption Affect Incom In equality and poverty?**. IMP Working Paper, International Monetary fund, Washngton,DC.

Guriev,S.(2003). **The Adminnstrative Monopoly In China's Economic Transition**. New Economic School.

Iqbal, M. Sohel, (2005) Can E-governance restrict the Relationships between Stakeholders of Corruption? An Empirical Study of a Developing Country, J**ournal of Korean Association for Regional**

Matsumoto,M.(2008). **Administrative Corruption and its Effects on Government Education Expenditure : a case study of four southeast asian Countries.** Un puplished master Thesis, university of Colorado.

Polinsky ,M & Shavell, S,(2001), Corruption and Optimal Law Enforcement, **Journal of Public Economics**, Vol(81),pp 22-39.

Rothstein, B & Eek, D ,(2009), Political Corruption and Social Trust: An Experimental Approach , **Rationality and Society**, Vol. 21, No. 1, pp. 81-112

Schnleider,F,Kirchler,E and Maciejovsky,B.(2010). The social impact of administrative Corruption Do legal Difference Matter? Johannes Kepler Universtiy of linz , Working paper , Austria, pp 1-28.

Sturges, P,(2003), Corruption, Trancparency and a role for ICT, **International Journal of information ethics**, Vol (5), No(9) , pp 320-342.

Tanzi,Vito & Devoodi,Hamid.(1997). **Corruption ,public Investment and Grouth**.IMFWorkingpaper.Washington,DC : International Monetary Fund.

Wei, Shang. (1997). **How Taxing is Corruption on international Investors?.** NBER Working Paper , Cambridge, MA: National Burea of Economic Research.

Wilson, J & Damania, R, (2005), Corruption Political Competition and Environmental Policy**, Journal of Environmental Economics and Management**, Vol (49), No(5) , pp 42-68.

المواقع الإلكترونية:

محمد،يعقوب،(2004) **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة** متوفر عبر الموقع الالكتروني، **http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95 -7557.htm**

وكالة جراسا نيوز 2011/11/29 متوفر عبر : WWW.gersanews.com

مركز الدراسات الإستراتيجية (2002)، **استطلاع آراء أفراد العينة الوطنية العامة حول ظاهرة الفساد في الأردن**، الجامعة الأردنية، متوفر عبر: **http://www.css.jordan.org**

حسني، وليد.(2012). **الشاهد والشهيد الاعلام الأردني في زمن الثورات والحراك.** متوفر عبر WWW.ALBOSALA.COM وكالة البوصلة للأنباء

ملحق (أ)

أداة الدراسة بالصورة النـهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستبانة

عزيزي الطالب /عزيزتي الطالبة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

يقوم الطالب بإجراء دراسة علمية بعنوان " **اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الفساد وعلاقته بالحراك الشعبي الأردني**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة. يرجى الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في الاستبانة المرفقة بدقة، وموضوعيه، علماً بأن جميع إجاباتكم لن تستخدم **إلا لأغراض البحث العلمي فقط.**

مع فائق الشكر والتقدير على حسن التعاون..................

الطالب : خالد سلطان المعايطه

القسم الأول، البيانات الأولية : يرجى وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي ينطبق عليك.

1.النوع الاجتماعي: 1. ذكر( ) 2. أنثى( ).

2.الكلية: 1. علمية( ) 2. إنسانية( ).

3. **البرنامج الدراسي:** 1. بكالوريوس2 ( ). دبلوم عالي 3- ماجستير( ) 4-دكتوراه ( ).

4.العمر بالسنوات: . 18 -20 ( ) 2. 21-23 ( ) 3. 24-27 5- 28 سنة فأكثر.

5. الدخل الشهري للأسرة(بالدينار الأردني): 1.أقل من 299 2. 300-599 .

3- 600-899. 4- 900- 1199. 5- 1200- 1499. 6- 1500 فأكثر.

6.طبيعة عمل الأب:1. قطاع حكومي( ) 2. قطاع خاص( ) 3. عمل حر( ) 4.متقاعد( ) 5. بلا عمل( ).

7.**طبيعة عمل الأم:**1. قطاع حكومي( ) 2. قطاع خاص( ) 3. عمل حر( ) 4.متقاعدة ( ) 5. ربة منزل( ).

8. مكان الإقامة: 1. بادية( ) 2. قرية( ) 3مدينة ( ) 4. مخيم( ).

9. **عدد أفراد الأسرة العاطلين عن العمل** :1. لا احد ( ) 2. واحد ( ) 3. اثنان( )

4. ثلاثة فاكثر ( ).

10. **الانتماء الحزبي:**1. انتمي الى حزب( ) 2. لا انتمي الى حزب( ).

11. **هل تؤيد استمرار خروج مسيرات الحراك الشعبي الأردني كضغط للحد من استمرار الفساد**

1 . نعم ( ) 2. لا ( ). 3- أتحفظ ( )

12. **هل سبق وان شاركت في مسيرات الحراك الشعبي الأردني للحد من انتشار الفساد**

1. نعم( ) 2. لا( ). 3. اتحفظ ( )

القسم الثاني: يرجي وضع إشارة(Ö) أمام الخيار الذي تراه مناسبا.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	لا أوافق (2)	غير موافق بشدة (1)
أولاً: الأشكال الشائعة للفساد:						
1.	اعتقد أن الواسطة والمحسوبية ثقافة شائعة في المجتمع الأردني رغم أن القانون يجرم ذلك .					
2.	اعتقد ان الاستثناءات في القوانين والتشريعات تستغل لانجاز المعاملات لمصلحة فئة معينة من افراد المجتمع.					
3.	اعتقد ان عدم المساواة بين المواطنين هو شكل من اشكال الفساد.					
4	اعتقد ان بعض المناصب الحكومية تستغل لتحقيق المصالح والثراء الشخصي.					
5	أعتقد أن هناك توريثا للكثير من المناصب العليا في الجهاز الحكومي الأردني لصالح عائلات وعشائر محدودة.					
6	من اجل طلب خدمات معينة يضطر البعض من المواطنين دفع مبالغ مالية (رشوة) إلى بعض العاملين في الجهاز الوظيفي العام.					
7.	اعتقد ان المال العام أصبح مستباحاً من قِبل الفاسدين جراء ضعف القوانين الناظمة والمحاسبة.					
8	اعتقد ان انفاق المال العام في المناسبات الوطنية بشكل مبالغ به يعد فساداً.					
9	تغيير بعض القوانين والتشريعات المؤقتة بين فترة وأخرى يهدف لخدمة فئة معينة فقط.					
10	تأخير انجاز معاملات المواطنين رغم وجود الحواسيب في الوزارات والدوائر الحكومية يعتبر فسادا يستوجب العقاب.					
11	اعتقد ان وسائل الاعلام لا تظهر حقيقة الفساد ومظاهرة امام المواطن كما يفترض.					
12	اعتقد ان نتائج الدراسات التي تجريها مراكز البحوث عن الفساد تفتقد الى المصداقية عند المواطنيين.					
13	وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب يعد فساداً					

ثانياً: العوامل المساعدة في انتشار الفساد:						
14	اعتقد ان ضعف الوازع الديني والقيمي لدى البعض في ظل التحولات المتسارعة نحو الخصخصة ساعد على انتشار الفساد.					
15	اعتقد بان ضعف الرقابة القانونية والادارية ادى الى انتشار الفساد في القطاع العام.					
16	اعتقد ان ضعف منظومة القيم والممارسات الديمقراطية ساعد على انتشار الفساد.					
17	اعتقد ان عدم وجود مساءلة قانونية جادة لمن يتورط في الفساد ساعد على انتشاره وشجع البعض على ممارسة.					
18	اعتقد ان زيادة معدلات الفقر والبطالة ساعد على انتشار الفساد.					
19	اعتقد ان انخفاض مستوى الرواتب والأجور ساعد على انتشار بعض اشكال الفساد.					
20	اعاق الثقل العشائري احيانا تقديم بعض الفاسدين للعدالة.					
21	عدم جدية السلطة التنفيذية في التقليل من الفساد ساعد على انتشاره.					
22	تغول النخب الاقتصادية وسيطرتها على صناعة القرار التشريعي ساعد على انتشار بعض اشكال الفساد.					
23	ضعف الحياة الحزبية والمعارضة الحقيقية ساعد على انتشار الفساد.					
24	انتشار ثقافة "الرغبة في الثراء السريع" ادى الى استشراء الفساد وتنوع عناوينه.					
25	ضعف دور السلطة التشريعية ساعد في نشر بعض اشكال الفساد.					
26	عدم اشهار الذمة المالية للموظف العام امتثالا للقانون ساعد في نشر بعض مظاهر الفساد.					
ثالثا: جهود مكافحة الفساد:						
27	اعتقد ان منح هيئة مكافحة الفساد سلطات قانونية واسعة سيقلل من واقع ومظاهر الفساد.					
28	اعتقد ان السيطرة على الفساد يكون من خلال تفعيل دور ديوان المحاسبة ومنحة صلاحيات الضابطة العدلية مع الأخذ بتوصياته.					
29	اعتقد بان وجود احزاب قوية معارضة حقيقة وصادقة					

	يكافح الفساد.					
30	اعتقد بان تنمية قيم الانتماء والمواطنة اردنياً يقلل من الفساد.					
31	اعتقد بان منح المواطن الحق في تحريك دعوى الحق العام اذا كان لديه اثبات على الفساد امام القضاء فقط يكافح الفساد.					
32	اعتقد ان تفعيل دور الاعلام كسلطة رابعة في فضح الفساد يكافح الفساد.					
33	تداول الأحزاب للسلطة ومشاركة مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة سيقلل من فرص انتشار الفساد.					
عوامل نشاة الحراك الشعبي الأردني:						
34	اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني هو نتيجة لوصول الفساد الى مفاصل الحكومات الرئيسية .					
35	اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة لتنامي الشعور بتهديد الفساد لكيان الدولة الأردنية.					
36	اعتقد ان الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة تراجع الحريات وضعف المحاسبة والمساءلة مع عدم احترام حقوق الانسان					
37	اعتقد بان الحراك الشعبي الأردني يمثل رد فعل فئة من المواطنين على غياب تطبيق القانون لاسيما على المتهمين بالفساد.					
38	الحراك الشعبي الأردني كان نتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة وسوء ادارة المال العام تخطيطا وتنفيذ.					
39	غياب العدالة الاجتماعية والمساواة من العوامل التي ادت الى الحراك.					
40	توريث المناصب والوظائف العليا على فئة محددة شكل دافع قوى لخروج الحراك الشعبي الأردني.					
41	اعتقد ان استباحة المال العام من العوامل الدافعة لخروج الحراك الشعبي الأردني.					
42	اعتقد ان بطيء اجراءات مكافحة الفساد من اسباب خروج الحراكيين المطالبين في الإصلاح.					
43	اعتقد ان سد عجز الموازنة والمديونية من جيوب المواطنين من اسباب خروج مسيرات الحراك الشعبي الأردني.					

44	اعتقد ان الشبهات التي رافقت خصصة المؤسسات الإقتصادية الكبرى من عوامل اندلاعالحراك الشعبي الأردني.					
45	اعتقد ان سوء ادارة عوائد التخاصية من عوامل اندلاع الحراك الشعبي الأردني.					
46	اعتقد ان عجز مجلس النواب عن مواجة الفساد من عوامل اندلاع الحراك الشعبي الأردني.					
47	اعتقد ان مسيرات الحراك الشعبي الأردني وسيلة سلمية وحضارية اقرها الدستور للفت انتباه السلطات الى وجود وتعاظم الفساد.					
48	تفشي الواسطة والمحسوبية من العوامل التي ادت الى خروج الحراك الشعبي الأردني الى الشارع.					
49	اعتقد أن سوء توزيع عوائد التنمية والفجوة التنموية بين محافظات الوطن من أسباب اندلاع الحراك الشعبي الأردني.					

الملحق (ب)

اسماء السادة المحكمين

اسماء السادة المحكمين

الأسم	التخصص
الاستاذ الدكتور فايز المجالي	علم اجتماع
الدكتور صداح الحباشنه	علوم سياسية
الدكتور سليم القيسي	علم اجتماع
الدكتور حسين المحادين	علم اجتماع
الدكتور محمد الجعافره	علم الجريمة
الدكتور ابراهيم الطراونه	علم الجريمة

المعلومات الشخصية

الاسم: خالد سلطان موسى المعايطه

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: ماجستير علم الجريمة

رقم الهاتف:0776441944

البريد الالكتروني: khaledsmaaitah@gmail.com